المشهد الاجتماعي:
تآكل الطبقة الوسطى وازدياد التفاوت الاقتصادي- الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يتصادف صدور هذا التقرير مع مضيّ سنة كاملة على الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة في إسرائيل التي أسفرت عن بروز نخبة سياسية جديدة، تشارك الليكود في تركيبة الحكومة الحاليّة في إسرائيل. كانت من بين القوى السياسيّة الجديدة التي اقتحمت الحلبة السياسيّة على نحو جارف ومفاجئ، الأحزاب التي ركبت موجة حركة الاحتجاج الاجتماعيّ التي انطلقت في شوارع تل أبيب في ٢٠١١، ورفعت شعارات انتخابيّة تتناغم مع ما أنتجته تلك الحركة من تغيير في الوعيّ العام تجاه القضايا الاجتماعية الاقتصاديّة وضرورة السلوك السياسيّ الجماعيّ لتغييرها، وانتقال هذه القضايا إلى واجهة جدول اهتمامات المجتمع الإسرائيليّ برمّته. وكانت المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الوسطى والفقراء والتوزيع المتساوي للأعباء الاجتماعيّة واقتسامها، وكل ما يتعلّق بتركيز رؤوس الأموال وغلاء الخدمات الصحيّة ومستوى التعليم والعمل والفقر وما إلى ذلك قد احتلت حيزًا كبيرًا جدًا في هذه الانتخابات مقارنة بسابقاتها. هيمن خطاب حركة الاحتجاج على برامج عدد كبير من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة رافعة لواء مطالب الطبقة الوسطى. وكانت مصالح الطبقة الوسطى موضوع تنافُس الحركات السياسية المختلفة في الانتخابات، لا سيما حزب وزير المالية الحالي يئير لبيد، فقد حصد هذا الحزب، ومن يقف على رأسه، مكاسب انتخابية مفاجئة لركوبه موجة الطبقة الوسطى وحمله لواءها واعدًا بتنفيذ برنامجه السياسي الذي يتمحور، في الأساس، حول

الخطوات التي تؤدي إلى تحسين أوضاعها بعدما شهدت تراجعًا في العقدين الأخيرين على أقل تقدير.

لم تنجح الأحزاب الجديدة، وعلى رأسها حزب الطبقة الوسطى «يوجد مستقبل»، والقديمة التي تركز اهتمامًا كبيرًا على القضايا الاجتماعيّة، أن تحقّق أي إنجاز مهم في مجال مطالب الطبقة الوسطى والفقراء، بسبب عمق آثار السياسة النيوليبراليّة التي يمثّلها ويطبّقها نتنياهو بمثابرة وإصرار منذ عقدين.

نجح حزب «يوجد مستقبل» في أن يصبح الحزب الثاني من حيث قوته في الكنيست بعد مضي أشهر معدودة على تأسيسه، كما نجحت الأحزاب القديمة، مثل العمل وميرتس، في زيادة أو حتى مضاعفة تمثيلهما، بعد فترة طويلة من التراجع في إنجازاتها الانتخابيّة. نتج هذا عن أسباب عديدة، منها، دون شك، أثر حركة الاحتجاج الذي كان لا بد أن ينعكس في السلوك الانتخابيّ وفي أنماط التصويت. إلا أنه وكما كان متوقعًا لم تنجح الأحزاب الجديدة، وعلى رأسها حزب الطبقة الوسطى «يوجد مستقبل»، والقديمة التي تركز اهتمامًا كبيرًا على القضايا الاجتماعيّة، أن تحقّق أي إنجاز مهم في مجال مطالب الطبقة الوسطى والفقراء، بسبب عمق آثار السياسة النيوليبراليّة التي يمثّلها ويطبّقها نتنياهو بمثابرة وإصرار منذ عقدين. هذا ناهيك عن أن حزب «يوجد مستقبل» ورئيسه، الذي تسلّم منصب وزير الماليّة، ذي التأثير الكبير في المجالات التي طالب بتغييرات جذريّة فيها قبل الانتخابات، لم يتورعا عن إجراء بعض التنازلات في الدفاع عن مصالح الشرائح التي يمثّلها الحزب لمقتضيات ائتلافية.

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطوّرات الأساسيّة في ما يتعلّق بالطبقة الوسطى، وتقلّصها المستمر الذي يترتّب عليه استقطاب طبقي واجتماعي ينعكس في اتساع الفجوات بين الفئات المختلفة. تتأثر هذه الفجوات كثيرًا بما يطرأ على الطبقة الوسطى من انكماش أو من تمدّد يشكّل ضمانًا لمجتمع أكثر مساواة. وتؤكد مؤشرات مختلفة أنه لم يطرأ على الطبقة الوسطى، خلال السنة الحاليّة، أي تطور يخرج عن قاعدة التراجع الذي شهدته هذه الطبقة في العقدين الأخيرين، كما أن هنالك ارتفاعا في مستوى التفاوت، وليس من دليل على جهود جديّة لتجنيب الشرائح الضعيفة آفة الفقر، التي تصر الأوساط العالمة بشؤونها في إسرائيل على أنها تزداد حدةً وإحكامًا، مع مرور السنوات.

هنالك ارتفاع في مستوى التفاوت، وليس من دليل على جهود جديّة لتجنيب الشرائح الضعيفة آفة الفقر.

الطبقة الوسطى في إسرائيل

لا يقتصر التراجع الذي تشهده الطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة على إسرائيل فحسب بل يتعداها إلى الكثير من مجتمعات العالم التي شهدت اندلاع موجات احتجاج كثيرة، على غرار تلك التي اجتاحت إسرائيل في سنة ٢٠١١. وتدلّ شعارات ومطالب موجات الاحتجاج هذه على الصعوبات التي تواجهها الطبقة الوسطى في كل من هذه المجتمعات، وعلى الفجوات الاقتصاديّة التي تهدد تماسك هذه المجتمعات، وتترك آثارًا سلبية ليس على الجانب الاقتصاديّ فقط بل وعلى جوانب اجتماعيّة مثل التعليم والصحة

وغيرها.[1] في المقابل، في مثل هذا المجتمع الذي يفتقد إلى طبقة وسطى واسعة، تسعى الطبقات الغنية إلى الحفاظ على توازن القوى القائم، وهي تنفذ ذلك عبر مُشـاركة نشطة في الجهاز السياسـي. طبقة وسطى واسـعة ومثقفة تعي أهمية المشاركة السياسية من أجل تقرير مسـتقبلها، ولذلك فوجودها حيوي جدًا للمجتمع.[2] الطبقة الوسـطى هي عادة العمود الفقري للاقتصاد في أي مجتمع ولذلك فهي تشكّل مركّبًا مهمًا وأساسيًا ليس فقط في الازدهار الاقتصادي وإنما في قيام مجتمع ديمقراطي مستقر أيضًا.

وسوف نرصد في ما يلي ما طرأ على الطبقة الوسطى في إسرائيل في السنوات الأخيرة،[3] لنوضّح العلاقة الوثيقة بين حجم الطبقة الوسـطى وقوتها وبين اسـتقرار الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومسـتقبل نمو المجتمع وتقدّمه، فالطبقة الوسطى، كما هو معلوم، هي التي توفّر القـوى العاملة لقطاعي الإنتاج والخدمات والمهن التـي تحتاج إلى الخبرة، إضافة إلى كونها المسـتهلك الأكبر للمنتجات والخدمات، وبالتالي فلها حصة الأسـد من الضرائب التي تجبيها الدولة، وتؤسّـس عليها جزءًا مهمًا من سياسـتها الماليّة، لا سـيّما وأن الدعم الحكوميّ الذي تحصـل عليه الطبقات الأخرى في المجتمع يكون على حسـاب الضرائب التي تدفعها الطبقة الوسطى.[4]

تشـكّل الطبقة الوسـطى العمود الفقريّ للاقتصاد الإسـرائيلي. ومن غير الممكن انتهاج سياسـة اجتماعية تُبدي اهتمامًا بأوضاع الشـرائح الفقيرة دون الطبقة الوسطى التي تموّل هذه السياسـة. ولكن الطبقة الوسـطى في إسرائيل، كما في أي مجتمع آخر، لا تتصرّف من هـذا المنطلق وليس من المنطقـيّ أن يُتوقع من المنتمين إليها، حسـب التعريفات المعمول بها، وكأنهم يشـكلون تنظيمًا يتصرف من باب المسؤوليّة الجماعية وينذر نفسه لتحقيق غاية تمويل خزينة الدولة بأموال الضرائب. ولكن الأوسـاط الحاكمة في الدولة تنظر إلى الطبقة الوسطى مـن هذا المنظـور، وهو ما يؤدي إلى إثقال كاهلها وتراجع تأثيرها، وإلى انكماشـها في ظل مصاعب اقتصاديّة أخرى محليّة وعالميّة تمنع النمو الاقتصاديّ وترفع غلاء المعيشـة على نحو حاد ومتواصل.هذا ما حصل في إسـرائيل، فقد شـهد العقدان الأخيران تراجعًا في الطبقة الوسطى الإسرائيلية مقابل تزايد أحجام الطبقة العليا من ناحية، والدنيا من ناحية ثانية. هذه الأسـباب وغيرها هي التي أدّت إلى موجة الاحتجاج التي قادتها أوساط من الطبقة الوسطى في إسـرائيل منذ سـنة ٢٠١١، وقبل ذلك وإن بزخم أقل، وإلى أنماط السلوك التي يلجأ إليها كثير من المحسـوبين على هذه الطبقة، وبضمن ذلك ما تسـميه وسـائل الاعلام الإسرائيليّة «ظاهرة هجرة العقول».[5]

ليس هنالك تعريف متفق عليه تمامًا للطبقة الوسطى، إلا أنّ الكثير من الباحثين يروْن أنها تتكون من الذين ينتمون، من حيث دخلهم، إلى ما بين العشـر الرابع حتى العشـر

ليس هنالك تعريف متفق عليه تمامًا للطبقة الوسطى، إلا أنّ الكثير من الباحثين يرون أنها تتكون من الذين ينتمون، من حيث دخلهم، إلى ما بين العشر الرابع حتى العشر السابع.

تعريف آخر للطبقة الوسطى تعتمده الأوساط الرسمية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، يعتبر أنها تتكون من الأسر التي يتراوح دخلها بين٧٥٪ حتى ١٢٥٪ من منصّف الدخل قبل دفع مخصصات الرفاه وخصم الضرائب.

الســـابع (وقلّة قليلة من الباحثين يشـــملون في التعريف الأعشار ٧ و٨) على سلم تدريج الدخل إلى أعشار، حيث يتكون العشر الأول من الأكثر فقرًا، أما العاشر فهم الأوفر حظًا والأكثر ثروة. تركيبة الطبقة الوسطى متنوعة جدًا ولكن بنسب مختلفة. تعريف آخر للطبقة الوســـطى تعتمده الأوساط الرسمية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، يعتبر أنها تتكون من الأســـر التي يتراوح دخلها بين٧٥٪ حتى ١٢٥٪ من منصّف الدخل قبل دفع مخصصات الرفاه وخصم الضرائب. أما الطبقتان الدنيا والعليا فتتكونان من الأسر التي تتقاضى أقل من ٧٥ ٪ من منصّف الدخل أو ما يزيد عن ١٢٥٪ منه. وفي دراسة عن الطبقة الوسطى صدرت مؤخرًا تمّ توسيع هذا التعريف بحيث تشمل الطبقة الوســـطى جميع الأســـر التي يتراوح دخلها من ٧٥٪ حتى ٢٠٠٪ من متوســـط الدخـــل.[٦] وقد نتج اعتماد هـــذا التعريف الإحصائي الجديد بعد أن دلّت الأبحاث على أنّ الطبقة الوســـطى في إســـرائيل، وفي عدد من دول العالم مثل الولايات المتحدة، هولندا، بريطانيا، واستراليا تشهد انكماشًا في حجمها وفي حصتها من مجمل الدخل القومي.[٧]

نستنتج مما تقدّم أن حجم الطبقة الوسطى يعتمد إلى حدّ كبير على السياسة المالية للدولة، وعلى الشبكة الاجتماعية التي توفرها وعلى سياسة الضرائب،[٨] وبكلمات أخرى، فإن اتساع الطبقة الوسطى واســـتقرارها بعد مدفوعات التحويلات الحكومية والضرائب منوط بسياسة الرفاه الواســـعة والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية التي تضمنها الدولة لســـكانها. يفسّـــر هذا حقيقة أن الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وتقليص سياسة الرفاه، وهو ما يؤدّي إلى فجوات أوسع في توزيع الدخل. وقد كانت هذه التطورات في البنية الطبقية في إســـرائيل متوقعة على ضوء تراجع إسهام العاملين في الدخل القومي، وسياســـة تقليص الإنفاق الحكومـــي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والتقليصات الواسعة في شبكة الضمان الاجتماعي في العقد الأخير، على أقل تقدير.[٩]

على الرغم من أن التقارير الرسمية والأبحاث الدورية التي تتناول بالتحليل مؤشر الفقر والفجوات الاقتصادية ومســـتوى الحياة في ســـنة ٢٠١٣ لم تصدر بعد، إلا أن ما يتوفّر من معلومات صدرت عن بنك إسرائيل ودائرة الإحصاء المركزية ومؤسسة التأمين الوطني وبعض الوزارات تبيّن عدم حدوث أي تغيير جذري يُذكر في ســـيرورة التطوّر الاقتصاديّة والاجتماعيّة في إســـرائيل مقارنة بوجهة هذه الســـيرورة خلال آخـــر عقدين تقريبًا. ففي سنة ٢٠١٣ يتواصل تضاؤل نسبة الأُسر التابعة للطبقة الوسطى، وكانت هذه النسبة قد وصلت في سنة ٢٠١٠ إلى ما يقرُب من ٢٧,٨٪ متراجعة من ٣٠,٨ ٪ قبل عقدين، كما انخفضت، في الفترة نفسها، حصة هذه الطبقة من الدخل القومي، وازدادت الفوارق بين الدخل المتوسط للأسرة من الطبقات الثلاث.[١٠]

الطبقـة الوسـطى فـي إسـرائيل آخـذة فـي التـآكل بسـبب مواصفات سوق العمل وتقليص سياسـة الرفـاه، ومـا يتوفّـر مـن معلومـات يبيّـن عدم حـدوث أي تغييـر جـذري يُذكـر في سـيرورة التطـوّر الاقتصاديّـة والاجتماعيّة في إسـرائيل مقارنة بوجهة هذه السيرورة خلال آخر عقدين تقريبًا.

فـي ٢٠١٠ انتمـت ٢٨,٥٪ مـن الأسـر اليهوديـة للطبقـة الوسـطى، مقارنة مع ٢٣,٤٪ من الأسر العربية.

في ٢٠١٠ انتمت ٢٨,٥٪ من الأســر اليهودية للطبقة الوسطى مقارنة مع ٢٣,٤٪ من الأســر العربية،[١١] وكانت فرص انتقال الأســر اليهوديّة من الطبقة الوســطى إلى الطبقة العليا أكبر من فرص الأســر العربية من الطبقة الوسطى المهددة دائمًا بانخفاض الدخل، وبالتالي الانتقال إلى صفوف الطبقة الدنيا فقط.[١٢] ويتضح من مســح مُقارن على امتداد فتــرة زمنيــة طويلة أنّ التغيير الأبــرز كان مضاعفة تمثيل اليهود من الأصول الشــرقية واليهود المهاجرين من دول الاتحاد الســوفييتي سابقًا في الطبقة العليا، إذ وصلت نسب هذا التمثيل، في عام٢٠١٠، إلى ٤٥,٣ ٪ بالنسبة للأسر من اليهود الشرقيين، و ٢٧,٢ ٪ للأســر من اليهود من دول الاتحاد السوفيتي ســابقًا. أما بالنسبة للأسر اليهودية من أصل أشــكنازي من الجيل الثاني في إســرائيل فإنّ نحو ٥٠ ٪ منها كان وما زال ينتمي إلى الطبقة العليا[١٣].

يوجد في غالبية الأسر التابعة للطبقة الوسطى معيلان إثنان، ولكن هناك فرق جدي بين الشرائح المختلفة التي تُشكّل هذه الطبقة: يوجد لـ ٤٠,٥٪ من الأسر في الشريحة الأقل دخلاً في الطبقة الوســطى معيل واحد، في حين تصل هذه النســبة في الشرائح الأعلى دخلاً من الطبقة نفســها إلى ٢٨,٥٪ فقط. وسُجِّل في الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و ٢٠١٠ انخفاض بنسبة ٢٢٪ في الأسر التابعة للطبقة الوسطى التي تشمل معيلاً واحدًا.[١٤] وصل هذا الانخفاض في الشــرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوســطى إلى ٢٤٪، وفي الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة نفســها إلى ١٨٪، ما قد يعني تدهور عائلات من الشرائح ذات الدخــل الأقل إلى الطبقة الدنيا. ويتضح أنه في ســنة ٢٠١٠ كانت ثمة حاجة إلى عدد أكبر من المعيلين للأسرة الواحدة لكي تبقى ضمن الطبقة الوسطى من حيث الدخل.

في مجال التعليم العالي، تشبه الطبقة الوسـطى الطبقـة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا.

جدول رقم (١)

نسبة الأسر من كل طبقة في السنوات ١٩٩٢، ٢٠٠٢، ٢٠١٠ [١٥]			
	١٩٩٢	٢٠٠٢	٢٠١٠
الطبقة الدنيا	٣٢,٦	٣٤,٣	٣٤,٤
الطبقة الوسطى	٣٠,٨	٢٨,١	٢٧,٨
الطبقة العليا	٣٦,٥	٣٧,٦	٣٧,٨

يُســتدل من المعطيات أنّ المتســربين من الطبقات الوســطى قد انتقلوا بغالبيتهم إلى الطبقة الدنيا.

أصناف العمل الأكثر شـيوعًا في صفوف الطبقة الوسـطى في إسـرائيل هي الأعمال المهنية في قطاعات البناء والصناعة والمبيعات والخدمات. يعمل في هذه الأعمال ما يقرب من ٥٠ ٪ من الأجيرين المنتمين للشـرائح الأقل دخلاً في الطبقة الوسـطى، ونحو ٤٠ ٪ من الشـريحة الأعلى دخلاً من هذه الطبقة. يعمل نحو ٣٣ ٪ من الطبقة الوسطى في إسرائيل فـي مهن حـرة، وكتقنيين وموظفين، هذا في حين تبقى حصة الأسـد مـن المهن الأكاديميّة والإدارية من نصيب الطبقة العليا في إسـرائيل. المشغل الأكبر لأرباب أسر الطبقة الوسطى هو قطاع الخدمات العامة: هكذا كان الوضع أيضًا قبل ما يقرب من ٢٠ سنة، وثمة تمثيل أقل لهذه الطبقة في مجال صناعة الهايتك وقطاع المال، فما بالك بالنسبة لتمثيل الطبقة الدُنيا؟.

نجد في مجال التعليم العالي أنّ الطبقة الوسـطى تشبه الطبقة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا. وتشكّل نسبة الحائزين على ألقاب أكاديميّة حدًا فارقًا واضحًا بين الطبقتين الوسطى والعليا في إسرائيل. نحو ٢٥ ٪ من أرباب الأسر من الطبقة الوسطى حاصلون على شـهادات الدراسـة الأكاديمية مقارنة بـ ٥٠ ٪ في صفوف الطبقة العليا.[١٦] نجد في هذا السـياق أنه في عام ٢٠١٠ ، كان أكثر من ٧٠ ٪ من الأسر التابعة للطبقة الوسطى تعيش في شـقق تعود ملكيتها لها، وكان معدّل ثمن الشـقة يتراوح بين ٩٠٠ ألف شيكل لدى الشـرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى و ١,٢ مليون شيكل للشقة لدى الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة الوسـطى(حسـب أسعار سنة ٢٠١٠). هذا في حين كان معدل ثمن الشـقق التي تمتلكها العائلات المحسـوبة على الطبقة العليا في إسرائيل في ٢٠١٠ يزيد بضعفين عن معدل ثمن الشـقق التي تمتلكها أسـر الطبقة الوسـطى. ومن الجدير بالذكر أنّ انخفاضًا طرأ في الفترة بين ١٩٩٢–٢٠١٠ على نسـب امتلاك الأسـر للشـقق، وقد لوحظ الانخفاض الأبرز في هذا المجال في صفوف الأسر التابعة للشريحة الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى.[١٧] ومن المعروف أن الارتفاع المطرّد في أسعار العقارات والوقود والغذاء يشكّل تهديدًا جديًا للطبقة الوسطى في إسرائيل.[١٨]

كان أكثـر مـن ٧٠ ٪ مـن الأسـر التابعة للطبقة الوسطى يعيش فـي العام 2010 في شـقق تعود ملكيتهـا لهـا، وكان معدّل ثمن الشـقة يتـراوح بيـن ٩٠٠ ألـف شـيكل لدى الشـرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى و ١,٢ مليون شـيكل للشـقة لـدى الشـرائح ذات الدخـل الأعلـى مـن الطبقـة الوسطى.

ويجمع الخبراء الاقتصاديون أن وقف تراجع حجم الطبقة الوسـطى وتقديم العون لها يتطلّب من الحكومة أن ترفع من درجة ووتيرة تدخلها في مجالات أساسـية مثل التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي. كما أن عليها العمل على تخفيض أسـعار السكن على وجه التحديد، إضافة إلى سـلع أخرى ضرورية تستنفد القدرة الاقتصادية للمواطنين. وكانت أسـعار الشـقق السـكنية قد ارتفعت في السـنوات الأخيرة ارتفاعًا هائلا وبوتيرة غير مسـبوقة.[١٩] كما أن عليها تغيير سياسـتها الضريبيّة بإتجاه زيادة الضرائب المباشـرة، وتقليص الضرائب غير المباشـرة، والعمل على دمج بعض الفئات السكانية (مثل النساء العربيات واليهود الورعين (الحريديم)) في الاقتصاد.

وكما هو معروف، تتأثر الطبقة الوسطى من الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل التي تُفرض على الدخل الشهري، وترتفع كلما ارتفع الدخل. لهذا السبب نجد أنّ الطبقة الوسطى تدفع ضرائب مباشرة بمبالغ إجمالية كبيرة. ليس هذا فحسب، فالفقراء والطبقة الوسطى ينفقون كل دخلهم على الاستهلاك ولذلك نجدهم يتأثرون كثيرًا من الضرائب غير المباشرة، التي تُفرض على بضائع الاستهلاك، أي أن نسب الضرائب غير المباشرة من دخلهم تزيد بكثير عن الأغنياء الذين ينفقون جزءًا محدودًا من دخلهم فقط. وممّا لا خلاف حوله أنّ الحكومة الحالية برئاسة نتنياهو تثقل كاهل الشرائح الأضعف بالضرائب غير المباشرة الآخذة في الازدياد.[٢٠]

تثقل الحكومة الحالية برئاسة نتنياهو كاهل الشرائح الأضعف بالضرائب غير المباشرة الآخذة في الازدياد.

الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعيّ

أصبح موضوع الفجوات الاجتماعية في السنوات الأخيرة مطروحًا بقوة وبجدية على جداول أعمال اجتماعات زعماء العالم، كما تحول إلى أحد المواضيع التي تشغل كل مجتمع على حِدة، وذلك بسبب الاتفاق على خطورة ظاهرة تفاقم الفجوات واتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على نطاقٍ واسع. تحتل إسرائيل مكانًا متقدمًا على رأس الدول الغربية التي تتميَّز بفوارق كبيرة جدًا بين الطبقات المختلفة، إلا أنّ هذه المشكلة لا تعامل في إسرائيل بالجدية الملائمة.

يشكّل التفاوت مشكلة اقتصادية واجتماعية، وعادة ما تتطلب مواجهة شاملة، وتكافل الجهود السياسية والاقتصادية للعمل على صعيد المسببات الأساسية للمشكلة إذ إنه من غير المجدي أن تحاول الجهات المختصة حل المشكلة بإجراءات شكلية على صعيد الأعراض، مثل زيادة المخصصات بمبالغ قليلة أو إجراء تخفيض على الأسعار وما إلى ذلك. وهنالك إجماع على أن الأمر يحتاج إلى خلق أماكن عمل وزيادة حقيقيّة في الأجور على نحوٍ يمكّن من العيش الكريم، وفي الوقت نفسه العمل على تحسين وتطوير التعليم للمجتمع ككل، ولا سيّما لمحدودي الدخل.

تبذل الحكومات المتتالية في إسرائيل منذ عقدين كل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، وهو ما يتطلب تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية التي تقدّم لمجمل السكان وبضمنهم الفقراء.

نجد أنّ الحكومات المتتالية في إسرائيل منذ عقدين على أقل تقدير، وبضمنها الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، التي شكّل موضوع العدل الاجتماعي مركبًا في البرنامج الانتخابي لجميع الأحزاب المشاركة فيها، تبذل كل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، وتمنحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، وهو ما يتطلب في المقابل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية التي تقدّم لمجمل السكان وبضمنهم الفقراء. تبقي هذه الخطوات التي تعزّز مجموعة صغيرة نسبيًا من الأغنياء وتزيد ثروتهم الطائلة أعدادًا هائلة من

الناس خارج دوائر المستفيدين من النمو الاقتصادي، يتقاضون رواتب متدنية، ويعانون من البطالة والفقر.

إضافة إلى ذلك، تشهد السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في الهيئات الرسميّة المنوط بها توفير خدمات التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن والرفاه والأمن الاجتماعي. يعود هذا التراجع إلى تقليص الإنفاق العام من ناحية، وإلى تغلغل رأس المال الخاص إلى المجالات الاجتماعية المختلفة للتمتّع بخدمات طبيّة خاصّة للمقتدرين، وبتعليم مدرسيّ رفيع المستوى وتعليم جامعيّ بات صعب المنال. هذا في حين يضطر غالبية الإسرائيليين إلى الاكتفاء بالخدمات الرسميّة المتوفرة ومتدنية المستوى.

تبذل الحكومات المتتالية في إسرائيل منذ عقدين كل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، وهو ما يتطلب تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية التي تقدّم لمجمل السكان وبضمنهم الفقراء.

تتبوأ إسرائيل اليوم الموقع الخامس على سلم تدريج الفجوات الاقتصاديّة بين السكان من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD، حيثُ «تتفوق» عليها في هذا المضمار أربع دول هي: المكسيك وتشيلي وتركيا والولايات المتحدة الأميركية.[٢١] من ناحية ثانية، يتبيّن من تقرير هذه المنظمة أن تدريج إسرائيل على سلم التفاوت في سوق العمل أفضل بقليل، فهي تتموضع في المكان التاسع على هذا السلم تاركة وراءها دولا عديدة منها: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا وإيرلندا. هذا يعني أن أحد المركبات الأساسية في التأثير على مستوى الفجوات الاقتصاديّة (أي أنّ سوق العمل) لا يتميّز بمستوى مرتفع جدًا من غياب المساواة، مما يعني أنّ مشكلة التفاوت تكمُن، في حقيقة الأمر، في تآكل مستوى إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعيّة المختلفة وتراجع سياسات الرفاه. وبعبارة أخرى فإن السياسة النيولبرالية الشرسة التي تنعكس في تقييد جباية الضرائب المباشرة بحجة تشجيع الاستثمار من ناحية، ودفع مخصصات دعم أقل هي سبب فقدان القدرة على مجابهة التفاوت، وسد الفجوات بين السكان على مقارنة بالتقدّم البطيئ الذي تحرزه دول أوروبا في هذا الأمر.[٢٢] ففي حين وصل معدل التفاوت الاقتصاديّ لدى دول الـ OECD إلى ٤٧٪ قبل تدخُّل الدولة بالمعونات والتحويلات، وانخفض إلى ٣١,٤٪ بعد هذا التدخّل، نجده يساوي في إسرائيل ٥٠,١٪، وينخفض بعد تدخّل الدولة إلى ٣٧,٦٪، ما يعني أنّ إسرائيل تبذل جهودًا أقل بكثير من الدول الأخرى في مجال تقليص الفروق الاقتصادية والاجتماعية.[٢٣] ويعتقد بعض المحللين، ومن ضمنهم الباحثان الاقتصاديان كورنفيلد ودنيئيلي، أنّ الدولة مذنبة بالكامل في هذا الشأن، وأن السياسة النيولبرالية التي تنتهجها الحكومة هي التي حوّلت إسرائيل إلى إحدى حاملات الأرقام القياسية في الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتفاوت.[٢٤]

تتبوأ إسرائيل اليوم الموقع الخامس على سلم تدريج الفجوات الاقتصاديّة بين السكان من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD.

لا تنعكس الفجوات الاقتصادية على الوضع الاقتصادي المباشِر للعائلة فحسب، وإنما يمكن ملاحظة آثارها السلبية على كافة مجالات الحياة اليومية، مثل جودة العلاجات الطبية

التي يحصل عليها الفرد، والتحصيل الدراسي للأولاد والطلاب في كافة مراحل التدريس حتى الجامعي، وغير ذلك. وسوف يقود عدم الاهتمام بسد هذه الفجوات بالضرورة إلى مناخ من التفكك الاجتماعي بين أبناء الطبقات المختلفة، ناهيك عن أنه قد يدفع البعض إلى الهجرة بحثًا عن ظروف اقتصادية أفضل، أو أنه قد يُضعف الاعتقاد بأنّ العمل والتعليم الجديين يشكلان قناة حراك اجتماعية نحو حياة أفضل.

الفجوات في الدخل

في مجال الرواتب، في سنة ٢٠١٢، وصلت التكلفة الحقيقية لرواتب المديرين العامين للشركات الإسرائيلية المائة الأكبر، التي يتم الاتجار بأسهمها في البورصة، إلى نحو ٣٧٦,٦ ألف شيكل في الشهر لكل مدير. ويصل معدل تكلفة الدخل السنوي لكل من أصحاب المناصب (الوظائف) الخمس الأعلى في هذه الشركات إلى ٣,٤٢١ مليون شيكل سنويًا أو ٢٨٥,١ ألف شيكل شهريًا لكل موظف من هؤلاء.[٢٥] يعني ذلك أن معدل تكلفة راتب المدير العام في هذه الشركات كانت تساوي، في ٢٠١٢، ٤٢ ضعفًا من معدل الرواتب في إسرائيل (٩٠٨١ شيكلاً) و٨٧ ضعفًا من الحد الأدنى للأجور في تلك السنة (٤٣٠٠ شيكل).[٢٦]

في مجال الرواتب، في سنة ٢٠١٢، وصلت التكلفة الحقيقية لرواتب المديرين العامين للشركات الإسرائيلية المائة الأكبر، التي يتم الاتجار بأسهمها في البورصة، إلى نحو ٣٧٦,٦ ألف شيكل في الشهر لكل مدير.

وما زالت في المجتمع الإسرائيلي فروق جدية في الأجور على أساس الانتماء القومي والإثني للعاملين، إذ يزيد الدخل الشهري للأجيرين من أصل أشكنازي (مولودون في إسرائيل لوالد من أصل أوروبي أو أميركي) بـ ٤٢٪ عن معدل الأجر الشهري لمجمل الأجيرين في المدن. ويزيد دخل الأجيرين في المدن من أصل شرقي (مولودون في إسرائيل لوالد من أصل آسيوي أو أفريقي) بـ ٩٪ عن معدل الأجور، في حين كان معدل دخل الأجيرين في المدن من العرب أقل بـ ٣٤٪ من المعدل، وهذا فرق كبير جدًا. ويمكن القول إنّ هذه النسب والفجوات كانت ثابتة منذ سنة ٢٠٠٣، مع تغييرات ضئيلة تكاد لا تُذكر. أما بالنسبة للفجوات بين أجور الرجال والنساء، فإن معدل الراتب الشهري للنساء يساوي ٦٦٪ من معدل الأجر الشهري للرجال (انظروا لاحقًا الفجوات الاجتماعية على أساس جندريّ).

ويوضّح الجدول التالي الفروق الهائلة بين الأجور حسب التقسيم العشري للدخل في إسرائيل وحصة كل عشر من كعكة الدخل في ٢٠١١ و ٢٠١٢ .[٢٧]

الدخل الشهري الكلّي للأسر التي يعيلها أجير/أجيرة

معطيات معدلات الدخل حسب التدريج العشري في ٢٠١١ مقارنة بمعطيات ٢٠١٢ [٢٨]

جدول رقم (٢)

العشر	معدل الدخل الشهري بالشيكل في سنة ٢٠١١ (حسب طريقة حساب اتبعت حتى ٢٠١١)	معدل الدخل الشهري بالشيكل في سنة ٢٠١٢ (حسب الطريقة الجديدة)	حصة كل عشر في كعكة الدخل في ٢٠١١ (حسب الطريقة القديمة)	حصة كل عشر في كعكة الدخل في ٢٠١٢ (حسب الطريقة الجديدة)
١	٤,١٦٧	٤,٢٣٠	٪ ٢,٤	٪ ٢,٣
٢	٦,٤٥٥	٦,٩٨٨	٪ ٣,٨	٪ ٣,٧
٣	٨,٢٩٩	٩,٠٩٢	٪ ٤,٨	٪ ٤,٩
٤	١٠,٢٨٦	١١,١١٣	٪ ٦,٠	٪ ٥,٩
٥	١٢,٥٢٢	١٣,٣٥٢	٪ ٧,٣	٪ ٧,١
٦	١٥,٠٥١	١٥,٩٧٣	٪ ٨,٨	٪ ٨,٥
٧	١٨,٠١٤	١٩,١٦٨	٪ ١٠,٥	٪ ١٠,٢
٨	٢٢,١٥٦	٢٣,٦١٦	٪ ١٢,٩	٪ ١٢,٦
٩	٢٨,١٥٦	٣٠,٧٤٣	٪ ١٦,٤	٪ ١٦,٤
١٠	٤٦,٣٠١	٥٣,٠٠٤	٪ ٢٧,٠	٪ ٢٨,٣

يزيد الدخل الشهري للأجيرين من أصل أشكنازي (مولودون في إسرائيل لوالد من أصل أوروبي أو أميركي) بـ ٤٢٪ عن معدل الأجر الشهري لمجمل الأجيرين في المدن. ويزيد دخل الأجيرين في المدن من أصل شرقي بـ ٩٪ عن معدل الأجور.

تكشف هذه المعطيات عن فجوة أكبر بكثير من الفجوة في الدخل المتأتي من الأجور بين الفئات المختلفة.

ويبيّن تقرير معهد أدفا أن ثمّة فجوات كبيرة جدًا بين التوفيرات التي تخصصها الأسرة من الخمس الأعلى حسب تقسيم خماسي لمستويات الدخل لصناديق سن التقاعد وبين توفيرات الأسرة من الخمس الأدنى دخلاً للغرض نفسه، وهذا ينبئ بجيل قادم من الفجوات، إذا صحّ التعبير. ويظهر من الإحصائيات الأخيرة في هذا الخصوص أنّ معدل المبلغ الشهري الذي تخصصه الأسرة الغنية لهذا الغرض يصل إلى ١,١٦٨ شيكلا أي ما يساوي ١٨ ضعف المبلغ الذي تُخصصه الأسرة الفقيرة وهو يساوي ٦٤ شيكلا فقط.[٢٩] هذا يعني فروقا هائلة في جودة الحياة عند الوصول إلى سن التقاعد.

وصلت نسبة أحقية الحصول على شهادات إنهاء (بغروت) في صفوف الشريحة العمرية التي أنهت دراستها الثانوية في ٢٠١٢، ٤٩,٨٪.

وكما أوضحنا في أكثر من مكان في هذا التقرير، يتعدى أثر الفوارق الاقتصادية تأثيره على الرواتب وكل ما يتعلق بالحالة الاقتصادية، حتى يصل إلى مجالات كثيرة، فمثلاً تظهر الفجوات بين الطبقات المختلفة في مجال التعليم وشهادات إنهاء الثانويّة، والتعليم الجامعي والصحة والخدمات الطبيّة، وهي المجالات التي سوف نتطرق إليها لاحقًا.

التعليم والتعليم الأكاديمي

وصلت نسبة أحقية الحصول على شهادات إنهاء (بغروت) في صفوف الشريحة العمرية التي أنهت دراستها الثانوية في ٢٠١٢ ، ٤٩,٨٪، أي أنّ أقل من نصف الثانويين

في كل الشـريحة العمرية التي نحـن بصددها يحصلون على شـهادات إنهاء (بجروت كاملة)، ويتضح من فحص النسبة بين الفئات المختلفة على أساس جهة السكن، الانتماء الطائفي (لليهود)، والحالة المادية، أنّ هنالك فجوات كبيرة بين فئة وأخرى.[٣٠]

أما بالنسـبة للتعليم العالي، فيتضح من نسب الطلاب الأكاديميين من فئة الجيل ٢٠–٢٩ في سنة ١٢/٢٠١١ أن نسبة هؤلاء من البلدات ذات معدلات الدخل العالية تصل إلى ٢١,٨٪، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف النسبة نفسها في البلدات العربية. تصل النسبة في بلدات التطوير اليهوديّة إلى ١٣,٤٪، أي نحو ضعفي النسـبة بين العرب. وهذا يدل على فجـوات كبيرة في التعليم العالـي تعود وتنعكس بعد ذلك في الأجور، وما إلى ذلك. وعند فحص توزيع هذه النسـب على الجامعات والكليـات الأكاديميّة المنفصلة عن الجامعات، نجد أن نسـبة الذين يدرسون في الجامعات لنيل اللقب الأول من فئة الجيل المذكورة، من المناطـق ذات معدل الدخل المرتفع هي ١٠,٢٪ مقابل ٥,٢٪ من بلدات التطوير و٥٪ من العرب. أما في الكليات فتصبح النسـب ١١,٦٪ من المناطق ذات الدخل المرتفع، ٧,٨٪ مـن بلدات التطوير و٢,٦٪ من العرب. هذا مع العلم أن الهدف الأساسـيّ لهذه الكليات هو إتاحة الفرص للفئات الأقل دخلا من مناطق التطوير أن تحسّـن أوضاعها بواسـطة التعليم، إلا أن هذا الهدف أيضًا لم يتحقق.[٣١]

تحتل إسـرائيل المكان الخامس مـن بيـن أقـل الـدول الغربيّـة المتطـورة إنفاقـا علـى مجـال الصحة.

مجال الصحة والعلاج

يتوفـر لكل فرد في إسـرائيل تأمين صحي رسـمي عام، كان مـن المفروض أن يوفِر للمرضى كل ما يحتاجونه من وقاية صحيّة وعلاج دون تمييز. لم يعد ما يوفره هذا التأمين في السـنوات الأخيرة كافيًا لأسباب كثيرة، منها الأثمان الباهظة لبعض الأدوية، وازدياد الطلـب على إجراء فحوصات، وغير ذلك من الأسـباب. بدأ التراجـع الكبير في الإنفاق الحكومـي علـى الصحة منذ مدة طويلة وهو يتواصل في هذه السـنة أيضًا. ويبيّن تقرير من سـنة ٢٠١٣ عن هذا الأمر أجراه باحث من بنك إسـرائيل أنّ إسرائيل تحتل المكان الخامس من بين أقل الدول الغربيّة المتطورة إنفاقا على مجال الصحة.[٣٢]

يـؤدي انخفاض الإنفاق إلى إخـراج الكثير من الخدمات الطبيـة (عمليات جراحية، فحوصات مرتفعة التكلفة، بعض العلاجات، وعدد من الأدوية)، من نطاق التأمين الصحي الأساسـي العام لجميع السـكان إلى إطار التأمينات الخاصة، الأمر الذي سوف يرفع بـدوره أثمان التأمينات الخاصـة على نحو كبير، ويؤدي إلى تخلّي الفقراء عنها، ما يعزّز الاتجـاه القائم اليوم نحو وجود جهـازي خدمات طبية أحدهما للأغنياء والآخر لمحدودي الدخل.

انتشـرت فـي السـنوات الأخيـرة ظاهـرة شـراء تأمينـات صحيـة مكمّلـة باهظـة الأثمـان مـن صناديـق المرضـى، أو شـراء بوليصـات تأميـن صحـي خاصة من شركات التأمين.

وقد قامت وسائل الإعلام مؤخرًا بكشف حالات تبيّن وجود سوق سوداء للخدمات الطبية يتمتع الأغنياء من إسرائيل ومن دول دول أخرى بكل ما تعرضه من خدمات ومنتوجات مقابل مبالغ طائلة، على حساب الجهود التي كان من المفروض أن يوفرها الأطباء لجميع السكان. يفسّر هذا الوضع جزءًا من الفروق الكبيرة في الأوضاع الصحيّة للفئات السكانية كما توضح الإحصائيات التي نوردها لاحقًا.

هنالك فروق كبيرة بين اليهود المولودين في إسرائيل أو قدامى المهاجرين من ناحية، وبين مهاجري دول الاتحاد السوفييتي سابقًا والعرب في مجال التأمينات.

وقد انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة شراء تأمينات صحية مكمِّلة باهظة الأثمان من صناديق المرضى، أو شراء بوليصات تأمين صحي خاصة من شركات التأمين. وليس من الغريب أنّ لا يكون زبائن هذه البضاعة الثمينة من الفقراء الذين يصابون بالأمراض أكثر من الأغنياء بكثير، بل ذوي الدخل العالي والأغنياء، الذين تمكّنهم قدراتهم الاقتصاديّة من ترف الشعور بالأمان الصحي طالما أنّ الأمر ممكن بالمال. تنفق الأسر من الخمس الأعلى حسب التقسيم الخماسيّ للدخل ما معدله ٢١٣ شيكلا شهريًا على التأمينات الصحية المكمّلة، في حين لا يتجاوز هذا المبلغ ما معدله ١٣٧ شيكلا فقط في الخمس الأدنى، وفي حين يملك ٩٨٪ من الخمس الأعلى تأمينًا مكملاً، نجد أنّ هذه النسبة لا تتجاوز ٥٣٪ في الخمس الأدنى. يملك ٥٪ فقط من الخمس الأدنى تأمينًا صحيًا خلصًا، وهم ينفقون عليه شهريًا ما مقداره ١٧٢ شيكلا مقابل ٥٩٪ من الخمس الأعلى، وهم ينفقون على هذا التأمين نحو ٣٤٦ شيكلا شهريًا.[٣٣]

ويتضح من الإحصائيات أنّ هنالك فروقا كبيرة بين اليهود المولودين في إسرائيل أو قدامى المهاجرين من ناحية، وبين مهاجري دول الاتحاد السوفييتي سابقًا والعرب في مجال التأمينات، فاليهود الذين ولدوا في إسرائيل أو هاجروا إليها قبل ١٩٩٠ ينفقون نحو ١٩٧ شيكلا على التأمينات الصحية الإضافية، مقابل ١٧٨ شيكلا في حالة العرب، و١٧٥ شيكلا في حالة المهاجرين «الروس».[٣٤] الإنفاق على التأمينات الإضافية هو الإنفاق الأساس على مجال الصحة من قِبل العائلات الإسرائيلية اليوم، بعد أن كان يخصّص في الماضي لبعض العلاجات المكلفة مثل علاج الأسنان والنظارات الطبيّة، وغيرها.[٣٥] يعني هذا كله أنّ الفروق في الدخل باتت سببًا أساسيًا لمنع الفقراء من الحصول على خدمات صحية ضرورية وحيوية.[٣٦]

تبيّن المعطيات التي أوردتها وزارة الصحة في إسرائيل مؤخرًا أن الفجوات في مستويات الخدمات الطبية تعرقل وصول محدودي الدخل إلى الأطباء المختصين، أو تطيل مدة انتظارهم بمعدل ثلاثة عشر ضعفًا من فترة انتظار أصحاب الدخل المرتفع.

هنالك فجوات واسعة جدًا في مجال الخدمات الصحية، والحالة الصحية في المجتمع الإسرائيلي. لا تختلف الفجوات في هذا الشأن، في حدّتها، عنها في مجالات أخرى، إلا أنّ أثرها قد يكون قاتلاً بكل معنى الكلمة عندما يتعلق الأمر بمستوى العلاج الذي يتلقاه الفرد في حالة المرض وبطول الفترة التي يتوجب عليه أن ينتظرها حتى تُجرى له عملية جراحية أو يتلقى علاجًا مكلفًا من أي نوع كان. وتبيّن المعطيات التي أوردتها وزارة الصحة في إسرائيل مؤخرًا أنّ الفجوات في مستويات الخدمات الطبية تعرقل

وصول محدودي الدخل إلى الأطباء المختصين، أو تطيل مدة انتظارهم بمعدل ثلاثة عشر ضعفًــا من فتــرة انتظار أصحاب الدخل المرتفع الذين يســتطيعون دفع ثمن العلاج من حســابهم الخاص مباشرة، أو أنهم ينفقون مبالغ شهرية إضافية على التأمينات الصحية الخاصّة.[٣٧] ويتضح من المعطيات التي نشــرت مؤخرًا عن التفاوت في مجال الصحة، أن على من يريد أن يكون بصحة جيّدة في إســرائيل أن يكون يهوديًا مولودًا في إســرائيل، متعلمًا وغنيًا، ويسكن في منطقة المركز، وأنّ العرب يعيشون سنوات أقل، وأن المهاجرين اليهــود المتأخرين يمرضون أكثر، وأن الفئات الفقيرة والضعيفــة اجتماعيًا تأكل طعامًا غير صحي، وغير ذلك من الأحوال الصعبة التي تختلف حدتّها بناءً على الدخل والانتماء والتعليم وما إلى ذلك.[٣٨]

معــدل عمــر المــرأة اليهودية هو ٨٤ ســنة، والرجــل اليهودي ٨٠,٦ ســنة، أمــا المواطنــون العــرب فيقــل معــدل ســنوات الحيــاة لديهم بنحو أربع سنوات.

ينعكس التفاوت في مجال الصحة في أمور كثيرة، أولها معدل طول العمر، فمثلاً معدل عمــر المرأة اليهودية هو ٨٤ ســنة، والرجل اليهودي ٨٠,٦ ســنة، أما المواطنون العرب فيقل معدل ســنوات الحياة لديهم بنحو أربع ســنوات. ويتبين بالنسبة للعلاقة بين المنطقة الجغرافية للإقامة وطول العمر أنّ المعدل في مدن منطقة المركز يزيد بسنوات عن مناطق الضواحي، لا ســيما الضواحي العربيّة (رعنانا ٨٥,٥ ســنة، رمات غان ٨٢,٦ ســنة، هرتسليا ٨٢,٦ سنة، الخضيرة ٧٩,٣ سنة، الناصرة ٧٧,٩ سنة ورهط ٧٧,١ سنة).

ويتضح من المقارنات بين المناطق المختلفة وبين العرب واليهود أنّ نســب الوفيات لكل ألف نســمة تزيد بين العرب مقارنة باليهود وبين الفئات الفقيرة بين اليهود والعرب مقارنة بذوي الدخل الأعلى بين اليهود. وفي ما يتعلق بالأمراض واســعة الانتشار مثل السكري وضغــط الدم وأمراض القلب مثــلاً، فثمة فروق هائلة بين المهاجريــن اليهود من العقود الأخيرة مثل من هاجروا في تسعينيات القرن الماضي من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا واليهود الأثيوبيين، وذوي مســتوى التعليم المنخفض من ناحية، وبين ذوي الدخل المرتفع ومســتوى التعليم الأعلى. كانت نســبة المصابين بمرض السكري في صفوف المهاجرين اليهود من دول آســيوية ١٥٥ لكل ألف نســمة، وفي صفوف المهاجرين من إفريقيا ١٥٤ للألف، أما بين اليهود المولودين في إســرائيل فهي ٢٤ لكل ألف نســمة فقط.[٣٩] من جهة ثانية، كلما قلّت سنوات التعليم ارتفعت حالات الإصابة بالأمراض، ففي حين كانت نسبة المصابين بالســكري في صفوف من أنهوا ١٦ ســنة وأكثر من الدراسة هي ٣٠ لكل ألف نسمة، نجدها بين من أنهوا ٨ سنوات دراسة فقط، ترتفع إلى ١٥٤ للألف.[٤٠] كذلك الأمر بالنسبة للعاطلين عن العمل، حيثُ نسبة الإصابة بالمرض هي ١٠٧ لكل ألف نسمة، مقابل [٤١] لكل ألف بين المنخرطين فعليًا في سوق العمل.

معــدل عمــر المــرأة اليهودية هو ٨٤ ســنة، والرجــل اليهودي ٨٠,٦ ســنة، أمــا المواطنــون العــرب فيقــل معــدل ســنوات الحيــاة لديهم بنحو أربع سنوات.

يعاني ٥٥ من كل ألف نسمة في صفوف المولودين في إسرائيل، من ارتفا ع ضغط الدم،

أما بين المهاجرين فهنالك زيادة هائلة: ٣٤٥ لكل ألف نسمة بين مهاجري آسيا، ٢٨٦ للألف بين المهاجرين اليهود في إفريقيا و٢٤٧ للألف بين المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا. هنا أيضًا يلعب عامل التعليم دورًا واضحًا، فنسبة الإصابة بالمرض بين من أنهوا ٨ سنوات دراسة فقط هي ٢٦٨ لكل ألف نسمة و٨٩ لكل ألف نسمة بين من أنهوا ١٦ سنة تعليم وما فوق، ولا تختلف حالة التفاوت والفروق الهائلة في حالة مرض القلب أيضًا، إن كان ذلك على أساس مصدر الهجرة أو سنوات التعليم. وتبيّن المعطيات أيضًا أنّ ذوي الدخل المحدود يعانون من نقص في الوزن جرّاء عدم القدرة على الحصول على الغذاء اللازم (٥٣,٥٪ بين من دخلهم لا يزيد عن ٢٠٠٠ شيكل في الشهر، ٥٥,٩٪ بين العرب و٦٣,٢٥٪ من الذين أنهوا حتى ٨ سنوات تعليم. ولا ينبع ذلك من الأمراض ونقص التغذية فقط، بل إن هناك حالات تنازل حقيقي عن الطعام، حيث أن الفحص يكشف عن أنّ ١٨٪ من السكان قد تنازلوا عن الطعام في السنة الأخيرة، وتختلف النسب بين الفئات المختلفة، بين المهاجرين اليهود ٢٧,٢٪، بين العاطلين عن العمل ٢٩,٣٪، العرب ٣٠,٢٪، بين من أنهوا أقل من ٨ سنوات تعليم ٣٠,٥٪، وبين من يتقاضون أقل من ٢٠٠٠ شيكل شهريًا ٣٢,٩٪.

تزيد نسب الوفيات لكل ألف نسمة بين العرب مقارنة باليهود، وبين الفئات الفقيرة بين اليهود والعرب مقارنة بذوي الدخل الأعلى بين اليهود.

يرجّح البعض أن أسباب تراجع مستوى الأوضاع الصحيّة في مناطق الضواحي البعيدة مقارنة بمنطقة المركز تعود إلى قلة الأطباء والطواقم الطبية في تلك المناطق نسبة إلى عدد السكان، إذ تبيّن الاحصائيات أن هنالك فروقا كبيرة في الأعداد بين المنطقتين. فمثلاً، في تل أبيب يوجد ٤,٥ طبيب لكل ألف نسمة، وفي حيفا ٤,٣ طبيب، أما في الشمال فيوجد ١,٧ طبيب لكل ألف نسمة، وفي الجنوب ٢,٨ طبيب لكل ألف نسمة. أما بالنسبة للممرضات فهناك ٧,١ ممرضة لكل ألف في حيفا، ٥,٨ ممرضة في تل أبيب، أما في الضواحي فتقل الأعداد على نحو واضح حتى تصل إلى ٣,٩ ممرضة لكل ألف نسمة في الشمال و٣,٣ ممرضة في الجنوب. ويقل عدد أسرة المستشفيات أيضًا في الضواحي: ١,٤ سرير لكل ألف نسمة في الجنوب، ١,٥٨ سرير لكل ألف في الشمال. هذا في حين تصل النسبة إلى ٢,٣ سرير لكل ألف في حيفا والقدس و٢,١ سرير في تل أبيب، تؤدي كل هذه الظروف مجتمعة في حالات كثيرة إلى تنازل المريض عن تلقي العلاج بسبب ثمنه أو بسبب بعد العيادة عن مكان السكن، أو الاضطرار للسفر بعيدًا للوصول إلى المستشفى، لا سيما في مناطق الشمال والجنوب.[٤١]

يعاني ٥٥ من كل ألف نسمة في صفوف المولودين في إسرائيل، من ارتفاع ضغط الدم، أما بين المهاجرين فهنالك زيادة هائلة.

عقبت «منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان» على ما كشفته هذه الإحصائيات بقولها: إن أحد الأسباب الأساسية لتفاقم الوضع الصحي للسكان هو الفقر والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدنيّة، وأن مجابهة هذه الحالة تحتاج إلى جهود جبارة، وتغيير في سياسة الرفاه وزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة.[٤٢]

ضائقة الفقر

يُســتدل من آخر تقرير عن الفقر أصدرته مؤسســة التأمين الوطني في إسرائيل، وفيه معلومات عن الفقر حتى نهاية ٢٠١٣، على أن الضائقة تســير في الاتجاه نفســه الذي يميزها منذ ما يربو عن عقد على الأقل، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٣)

نسب الفقر في صفوف العائلات والأفراد في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢

(بالنسبة المئوية بعد دفع التحويلات والمساعدات من مؤسسات الدولة)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢[٤٣]
نسبة انتشار الفقر بين العائلات	**١٩,٣**	**٢٠,٣**	٢٠,٦	٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٥	١٩,٨	١٩,٩	١٩,٤
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأفراد	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٥,٠٠	٢٤,٤	٢٤,٨	٢٣,٥
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأولاد	٣٠,٨	٣٣,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٤,٢	٣٤,٠٠	٣٦,٣	٣٥,٣	٣٥,٦	٣٣,٧

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر[٤٤] في السنة الأخيرة إلى ٤٣٩,٥٠٠ تضم ١,٧٥٤,٧٠٠ نســمة من الفقراء بينهم ٨١٧,٢٠٠ من الأولاد. عند مقارنة النسب بــين العرب واليهود نجد فروقًا هائلة بين الطرفين فنســبة الفقر لدى اليهود هي ١٤,١٪ مــن العائلات و ١٥,٥٪ بين الأفراد و ٢٢,٩٪ بين الأولاد. أما النســب بين العرب فهي ٥٤,٣٪، ٥٧,٩٪ و ٦٧,٩٪ على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن نســبة الفقر بين العرب تعادل نحو ٢,٩ أضعاف نسبته بين اليهود.[٤٥]

يرجّح البعض أن أسباب تراجع مستوى الأوضاع الصحيّة في مناطق الضواحي البعيدة مقارنة بمنطقة المركز تعود إلى قلة الأطباء والطواقم الطبية في تلك المناطق نسبة إلى عدد السكان.

جدول رقم (٤)

نسب الفقر بين العائلات في إسرائيل في الفترة ٢٠٠٢ -٢٠١٢

	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٣
نسبة الفقر الكلية	١٩,٤	١٩,٩	١٩,٨	٢٠,٥	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٠	٢٠,٣	١٩,٣
العائلات العربية	٥٤,٣	٥٣,٥	٥٢,٢	٥٣,٦	٤٩,٤	٥١,٤	٥٤,٠	٤٩,٩	٤٨,٤
العائلات اليهودية	١٤,١	١٤,٢	١٤,٣	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٧	١٥,٩	١٤,٩

من تقرير أدفا، ص.

تعني هذه الإحصائيات أنّ كل عائلة خامسة في إسرائيل هي عائلة فقيرة، وأن كل عائلة عربية هي عائلة فقيرة. تنتمي غالبية الفقراء في إسرائيل إلى عائلات يعمل معيلوها، إذ تبيّن المعطيات في تقرير الفقر الأخير أنّ ٦٤٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل هي عائلات يعمل فيها الزوجان، ما يدل على عمق الفقر الذي ازداد على نحو جدي في العقدين الأخيرين، حيث أن عدد العائلات الفقيرة التي يعمل معيلاها تضاعف تقريبًا في الفترة الممتدة بين سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠١٢ .[٤٦]

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر في السنة الأخيرة إلى ٤٣٩,٥٠٠ تضم ١,٧٥٤,٧٠٠ نسمة من الفقراء بينهم ٨١٧,٢٠٠ من الأولاد.

طرأ تحسن ضئيل جدًا على وضع إسرائيل، على سُلّم التدريج العالمي، فقد انتقلت إلى المكان الثاني من حيثُ تدريج فقر سكانها بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في OECD تاركة للمكسيك تبوّء الصدارة.[٤٧]

أسباب انتشار الفقر وعمقه كثيرة، منها الاستثمارات القليلة في البلدات الطرفية البعيدة عن مركز البلاد، وفي القرى والمدن العربية على وجه الخصوص. كذلك فإن كثرة الأعمال الجزئية والموسميّة التي تدرّ دخلاً قليلاً لا تحمي من الفقر. كذلك الأمر تشغيل الكثير من العاملين والعاملات عن طريق مقاولي العمل الذين يدفعون للعمال أجورًا متدنيّة، تقل أحيانًا عن الحد الأدنى للأجور.[٤٨]

وتبيّن من التقرير الأخير لمنظمة OECD عن الأوضاع الاجتماعية للدول الأعضاء أنّ إسرائيل سارت على خلاف ما هو سائد في أغلب دول العالم في السنة الأخيرة، حيث طرأ انخفاض على أجور الفئات الأعلى دخلاً والأقل دخلاً. في إسرائيل، سُجّل ارتفاع في أجور هاتين الفئتين اللتين تشكلان قطبي سلم التدريج حسب الدخل، إلا أنّ هذا لم يمنع الازدياد في عدد الفقراء. ومن الجدير بالذكر أنّ نسب الفقر في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية حادة مثل إسبانيا واليونان هي ١٥,٤٪ و١٤,٣٪ على التوالي.

ويتفق التقرير المذكور مع محللين اقتصاديين وخبراء في سياسات الرفاه وظاهرة الفقر، من إسرائيل، على أنّ زيادة ميزانيات الرفاه وخُطط دعم النمو الاقتصادي التي اعتمدتها بعض الدول المتطورة هي التي منعت ارتفاعًا في مستوى الفروق الاجتماعية وانخفاضًا إضافيًا في دخل الفئات الأشد فقرًا، فالفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين عامة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية وخصخصة جزء كبير منها وتقليص الميزانيات المخصصة لها. ومما يفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق، هو التراجع المطرد في مكانة المستخدمين عامة، ولا سيما المستخدمين في القطاع العام، وإضعاف أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، ما ينجم عنه إثقال كاهل الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً بأعباء خانقة.

نسبة الفقر لدى اليهود هي ١٤,١٪ من العائلات و ١٥,٥٪ بين الأفراد و ٢٢,٩٪ بين الأولاد. أما النسب بين العرب فهي ٥٤,٣٪، ٥٧,٩٪ و ٦٧,٩٪ على التوالي

المرأة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية

لا يختلف المجتمع الإسرائيليّ عن غيره في كل ما يتعلق بإقصاء النساء عن مواقع التأثير في كافة مجالات الحياة، وبتجاهل الفوارق الجنسوية عند تناول قضايا العدل الاجتماعي وغيابه، وتحوّل المرأة إلى ضحية مضاعفة تعاني من التمييز في مجالات كثيرة. لا بل إنه من المتوقّع أن يمتاز المجتمع الإسرائيليّ بعوامل أخرى تزيد كل أشكال التفاوت الاجتماعي وتعمّقها، فعسكرة هذا المجتمع التي تنتج عن تغلغل العقليّة العسكريّة إلى جميع جوانب الحياة، بسبب مركزيّة الجيش في ماضي إسرائيل وحاضرها من ناحية، ودوام الاحتلال مدة عقود طويلة مع ما يرافقه من مظاهر القوة وبضمنها الإعجاب ببطولات المحاربين الذكور على الأغلب، كلها عوامل تترك أثرًا سلبيًا على هرميّة العلاقة بين الرجال والنساء.

ما زالت الفجوات الاقتصاديّة الاجتماعية في حالة النساء بارزة للعيان على نحو خاص في كل ما يتوفر من إحصائيات ومعلومات عن النساء في مجالات الاقتصاد والسياسة والبيروقراطية الحكومية وسوق العمل والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

وعلى الرغم مما أحرزته الحركات النسوية وبعض الحركات السياسيّة ذات الوجهة الاجتماعيّة في إسرائيل من تقدّم في أوضاع النساء عامة، وفي طرح قضية الفوارق بين الجنسين على جدول أعمال المجتمع من أجل تعزيز العدل الاجتماعي، إلا أن الفجوات الاقتصاديّة الاجتماعية في حالة النساء ما زالت بارزة للعيان على نحو خاص في كل ما يتوفر من إحصائيات ومعلومات عن النساء في مجالات الاقتصاد والسياسة والبيروقراطية الحكومية وسوق العمل والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية، وما إلى ذلك. صحيح أن تحسنًا طرأ على أوضاع النساء في سنوات معينة، وأن انخفاضًا في مستوى التفاوت لوحظ في هذا الجانب أو ذاك، إلا أنّ الفوارق لا تزول زوالا كاملا.[٤٩]

ويبيّن مؤشر مستوى الفوارق الاجتماعية على خلفية الجندر[٥٠] الذي أجراه معهد فان لير في القدس الغربيّة أن مستوى الفجوات الاقتصادية الاجتماعية بين النساء والرجال في إسرائيل ما زال مرتفعًا جدًا، وأنه ليست هناك جهود جدّية من قبل الجهات المختصة للتغلّب على مشكلة التفاوت على أساس الجندر في إسرائيل. يمكن القول إن تحسنًا ما قد طرأ على بعض الجوانب، مثل المشاركة في سوق العمل ومستوى التعليم الأكاديميّ المرأة، وغير ذلك من زيادة المشاركة في أطر المجتمع المدنيّ والعمل السياسيّ إلا أن العوامل الاقتصاديّة والاجتماعية والمنظومات الثقافية التي تعيد إنتاج الفوارق على أساس الجندر ما زالت قائمة. وحتى في الحالات التي طرأ عليها بعض التحسّن، لم تختف الفوارق بين الرجال والنساء، فحيث تحسّن وضع النساء شهد وضع الرجال تحسّنا موازيًا فبقيت الفوارق.

يبلغ عدد النساء العاملات في إسرائيل نحو ١,٥ مليون إمرأة، وهن يشكلن ٤٧٪ من سوق العمل.

الفوارق في سوق العمل[٥١]: يبلغ عدد النساء العاملات في إسرائيل نحو ١,٥ مليون إمرأة، وهن يشكلن ٤٧٪ من سوق العمل.[٥٢] نحو ٤٧٠,٠٠٠ من النساء يعملن بشكلٍ جزئي فقط، في حين يعمل ٢٠٢،٠٠٠ رجل فقط في عمل جزئي. ارتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل إلى ٥٢,٦٪ في السنوات الأخيرة، لكنها بقيت قليلة مقارنة بنسبة

مشـــاركة الرجال التي وصلت إلى ٦١,٣٪. ينبع ارتفاع نســـبة مشاركة النساء في سوق العمل من الازدياد في عملهن في الوظائف الجزئية، كما ذكرنا سالفًا. يفسّر هذا المعطى حقيقة مفادها أنّ الفجوة بين معدل الأجر الشـــهري للرجال وبين أجر النســـاء يزيد بكثير عن الفجوة بين الطرفين في أجر ساعة العمل.

تزيـد نسـبة النسـاء العامـلات بوظيفة جزئية عن نسـبة الرجال في الوظائف الجزئية.

على الرغم من الفرق الدائم، منذ فترة طويلة، بين نســـبة مشـــاركة النساء والرجال في ســـوق العمل، إلا أنّ تحسنًا طرأ على نسبة مشاركة النســـاء، ما أدّى إلى تقلُّص الفروق تقلصًا بســـيطًا فقط، إذ إنّ نســـبة مشـــاركة الرجال في ســـوق العمل ارتفعت، في الوقت ذاته،٥٣ ما منع زوال الفروق نهائيًا. (على سبيل المثال كانت نسبة مشاركة النساء في عام ٢٠٠٤ ٤٩،٦٪ ونسبة مشاركة الرجال ٦٠،٦٪، أما في ٢٠١١ فقد ارتفعت نسبة مشاركة النســـاء إلى ٥٢،٦٪ والرجال إلى ٦٢,٣٪.[٥٤] ويعود سبب دوام الفجوة بين نسب المشاركة لدى النســـاء والرجال، على الرغم من ارتفاع نســـبة مشاركة النساء بوتيرة أكبر من نسبة مشـــاركة الرجال، إلى أنماط اندماج النساء في هذا السوق، وهو يتميز بنسبة مرتفعة من العمـــل بوظائف جزئية، والعمل عـــن طريق مقاولي العمل، وغير ذلك من أنماط العمل التي تتميَّز بدرجة من الاستغلال والجهد الجسماني الكبير، والمهين في بعض الأحيان.

ومن الأسباب الأساسية الأخرى لهذا الارتفاع في نسب المشاركة لدى الرجال والنساء هو التآكل المستمر في مخصصات التأمين الوطني، ولا سيما مخصصات ضمان الدخل، وتراجع معدل دخل الأســـر ذات الدخل المحدود، الأمر الـــذي اضطُر مزيدًا من الرجال والنســـاء ذوي القدرة على العمل الجسدي إلى الخروج للعمل، يُضاف إلى هذا الارتفاع الكبير في معدل غلاء المعيشـــة في العقديـــن الأخيرين الذي يفوق بما لا يُقاس الارتفاع في معدل الدخل. دَفَع تقلّص قوّة الشراء باتجاه ارتفاع نسب المشاركة في سوق العمل.

في ســـنة ٢٠١١، أفادت ١٩٪ من النســـاء العاملات (نحـــو ٨٠،٠٠٠) أنهن يعملن بوظائف جزئية بســـبب كونهـــن ربات بيوت، هذا في حين أجـــاب حوالي ٠,٩٪ (نحو ١٤٠٠ رجل) من الرجال أنّ مســـؤولياتهم العائليّة والمنزليّة هي ســـبب عملهم بوظائف جزئية. توضّح هذه الحقيقة التوجهات التي ما زالت سائدة في إسرائيل في كل ما يتعلق بتوزيع المهام داخل العائلة، وبحسبه فإنّ مسؤولية إدارة حياة الأسرة وتربية الأولاد ما زالت ملقاة على كاهل المرأة. هذا ما يدفع النســـاء إلى عدم ربط أنفسهن بشكلٍ كامل بعالم العمل. تزيد نسبة النساء العاملات بوظيفة جزئية عن نسبة الرجال في الوظائف الجزئية، وهذا يكرِّس الفجوات في الرواتب الشهرية بين النساء والرجال. نسبة النساء اللواتي يعملن بوظائف جزئية بسبب التزاماتهن الأسريّة آخذة في الارتفاع، وهو الأمر الذي يوسِّع الفجوات في سوق العمل.

لـم يطرأ تغييـر يذكر، فـي العقد الأخيـر على الأقـل، علـى الفجوة بيـن معـدل الدخـل الشـهري للرجال والنساء، إذ تقاضت النساء أجـرًا يسـاوي ٦٦٪ مـن الدخـل الشهري للرجال.

كذلك، هنالك عدد من النســـاء اللواتي خرجن نهائيًا من ســـوق العمل في إســـرائيل بسبب كونهن ربات بيوت يكرِّسن وقتهن كاملاً لتأدية المهام المنزلية والأسريّة. ويُستدل من الإحصائيات أنّ نسبة هؤلاء النساء وصلت إلى ٣٣٪ من مجمل النساء اللواتي لا يعملن في ســـنة ٢٠٠٧. وطرأ بدءًا من ٢٠٠٨ انخفاض على هذه النسبة حتى وصلت إلى ٢٥٪ في سنة ٢٠١١.

الفوارق في الدخل الشـــهري الكلي: لم يطرأ تغيير يُذكر، في العقد الأخير على الأقل، على الفجوة بين معدل الدخل الشـــهري للرجال والنساء، إذ تقاضت النساء أجرًا يساوي ٦٦٪ من الدخل الشـــهري للرجال (في ســـنة ٢٠١٠، على سبيل المثال، كان معدل الدخل الشـــهري الكلي للنســـاء ٦٣٨٦ شـــيكلا، أما الرجال فوصل معدل دخلهم الشهري إلى ٩٧٢٠ شـــيكلا). تزيد هذه الفجوة في الدخل الشهري عن الفجوة بين الطرفين في مقابل ســـاعة العمل لدى الجنسين، حيثُ أنّ معدل الدخل الشهري يتضمن في داخله حقيقة أنّ النساء يعملن بوظائف جزئية أكثر من الرجال. وعلى الرغم من أنّ الإحصائيات تدل على أنّ الأجر لساعة العمل الذي تتقاضاه النساء قد ارتفع خلال العقد الأخير، إلا أنّ الفروق بين الجنسين على هذا الصعيد لم تختفِ، إذ إنّ الأجر الذي تتقاضاه المرأة لساعة العمل يساوي نحو ٨٤٪ من أجر الرجال للساعة. (في سنة ٢٠١٠، على سبيل المثال، كان معدل أجر الرجال لساعة العمل ٥٣ شيكلا (شامل للضرائب) في حين حصلت النساء على ٤٤ شيكلا للساعة.

ونجـد في مقارنـة عالميـة للأجر مقابـل سـاعة العمـل، أنّ الفـرق بين النسـاء والرجال في إسرائيل هو ١٦,٣٪، أي أنها تحتل موقعًا وسطا بين دول يزيد فيها الفرق عـن ٢٠٪، وبين أخـرى يقل فيها عن ١٠٪.

ونجد في مقارنة عالمية للأجر مقابل ســـاعة العمل، أنّ الفرق بين النساء والرجال في إســـرائيل هو ١٦,٣٪، أي أنها تحتل موقعًا وســـطا بين دول يزيد فيها الفرق عن ٢٠٪، وبين أخرى يقل فيها عن ١٠٪.

جدول رقم (٥)

فروق الأجر لساعة العمل في عدد من البلدان في ٢٠١١ (نسب مئوية)

الدولة	الفرق بين أجر الساعة للنساء والرجال	الدولة	الفرق بين أجر الساعة للنساء والرجال
إستونيا	٢٧,٣	هولندا	١٧,٩
أيسلندا	٢٤,٥	إسرائيل	١٧
النمسا	٢٣,٧	قبرص	١٦,٤
ألمانيا	٢٢,٢	الدنمارك	١٦,٤
اليونان (٢٠٠٨)	٢٢	إسبانيا	١٦,٢
تشيكليا	٢١	السويد	١٥,٨
سلوفاكيا	٢٠,٥	فرنسا	١٤,٧
بريطانيا	٢٠,١	كندا	١٣,٧
فنلندا	١٨,٢	بلغاريا	١٣
هنغاريا	١٨	البرتغال	١٢,٥
مالطا	١٢,٩	الولايات المتحدة	١٠,٦
رومانيا	١٢,١	بلجيكا	١٠,٢
ليطا	١١,٩	لكسمبورغ	٨,٧
إيطاليا	٥,٨	بولندا	٤,٥
تركيا (٢٠١٠)	٣,٨	سلوفانيا	٢,٣

وجد بحث مركز أدفا أن معدل الأجر الشهري الكلي للمهن العشر التي تقبل عليها النساء أكثر من الرجال في إسرائيل (مثل التعليم، الرعاية، الوظائف المكتبية، التنظيف، إلخ..) يساوي ٦٢٠٠ شيكل شهرياً.

حتى لو كان من الممكن فهم الفجوة بين الدخل الشهري للرجال والنساء، تبقى أسباب وجود فرق بنسبة ١٦٪–١٧٪ في الأجر للساعة بين الجنسين أمرًا غريبًا ليس من السهل فهمه، فكم بالحرّي تفهّمه. قد يكون تفسير هذا الفرق عائدا إلى عامل سنوات التجربة والخبرة، فبما أنّ النساء يعملن أقل تكون خبرتهن في العمل أقل. يضاف إلى ذلك إلى أنّ النساء يعملن في أعمال تدر ربحًا أقل. وفوق هذا وذاك لا يمكن تجاهل التمييز في سوق العمل على خلفية الجنس دون علاقة بأي عامل آخر. على كل حال، الفجوات في الأجور بين الرجال والنساء في إسرائيل ثابتة، على الرغم من تغييرات بسيطة.[٥٥]

ويفيد بحث جديد أجراه مركز أدفا، صدر في منتصف شهر شباط من هذه السنة (٢٠١٤)،[٥٦] عن وجود فجوات في الدخل على أساس الجندر، حتى في مجالات العمل التي تشكّل النساء أغلبية العاملين فيها، مثل التعليم ورعاية المحتاجين للرعاية والوظائف المكتبية والسكرتارية، حيث أن واحدة من كل ثلاث نساء عاملات هي إما معلمة أو تعمل في رعاية

المحتاجــين أو موظّفة. ما زال أجر المرأة في هذه المجالات أيضًا يقل بنحو ٣٠٪ عن معدّل أجر الرجال في الأعمال نفسها. لا يتجاوز أجر المرأة الشهري في مجال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين ٧٠٪ من أجر الرجل. أما مديرة الحسابات فتتقاضى أجرًا يعادل ٦٧٪ من أجر مدير الحســابات. وفي التعليم، يســاوي أجر المعلمة ٨٨٪ من أجر المعلم. يعادل معدل أجر المرأة في بعض مجالات الهندسة ٦٠٪ من أجر الرجل في الوظيفة نفسها، ولا يختلف الحال في الكثير من المناصب الإدارية في البنوك والمؤسسات الحكوميّة والعامّة.[٥٧]

ووجد بحث مركز أدفا أن معدل الأجر الشــهري الكلي للمهن العشــر التي تقبل عليها النســاء أكثر من الرجال في إسرائيل (مثل التعليم، الرعاية، الوظائف المكتبية، التنظيف، إلخ..) يساوي ٦٢٠٠ شيكل شهريًا. هذا في حين أن المعدّل نفسه للمهن العشر التي يقبل عليها الرجال (هندسة، أعمال تقنيّة، بناء، ومهن تحتاج إلى الجهد البدني إلخ..) يساوي ٩٠٠٠ شيكل شهريًا.[٥٨]

وجد بحث مركز أدفا أن معدل الأجر الشهري الكلي للمهن العشر التي تقبل عليها النساء أكثر من الرجال في إسرائيل (مثل التعليم، الرعاية، الوظائف المكتبية، التنظيف، إلخ..) يساوي ٦٢٠٠ شيكل شهرياً.

العمل بواسطة مقاولي العمل: تزيد نسبة النساء اللواتي يعملن عن طريق مقاولي العمل عن ٥٠٪، ما يعني أنّ نسبة كبيرة جدًا من النساء يعانين من شروط عمل متدنيّة، وبضمنها الأجور المنخفضة مع الحدّ الأدنى من الاســتحقاقات. وكانت نســبة النســاء اللواتي يعملن عن طريق مقاولي العمل قد ارتفعت تدريجيًا في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ مقارنة مع نســبة الرجال، ما زاد من الفجوات في ســوق العمل. طرأ بعض التحسُن في سنة ٢٠٠٨ إلا أنّ نسبة العاملات عن طريق مقاولي العمل بقيت أعلى من نسبة العاملين الرجال بالطريقة نفسها. في السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ طرأ ارتفاع آخر على نسبة النساء عن طريق المقاولين ثم انخفاض حاد في ســنة ٢٠١١، حتى وصلت نســبة العاملات عن طريق مقاولي العمل بين النســاء إلى ٠,٥٠٣ أي ما يســاوي النسبة نفسها بين الرجال ٠,٤٩٧٪.

عمــل النســاء العاملات في قطــاع الهايتك: جاء اختيار هذا القطاع بســبب اعتباره أحد الفــروع الاقتصادية ذات المكانة المرموقة، وشــروط العمل الأفضل من حيثُ الدخل وإمكانيات الترقية، وهو من الفروع الأهم في مجال الصناعة، ولذلك فإنّ له أهمية خاصة بين المؤشــرات على الفوارق الاجتماعية بين الجنســين، ليس في إســرائيل فحسب. ومن المعروف أنّ عدد العاملين الكلي في مجال الهايتك يرتفع من سنة إلى إخرى تقريبًا. وتفيد الإحصائيات أنّ نسبة النساء العاملات في هذا المجال كانت ثابتة خلال مدة زمنية طويلة، وهي تتراوح بين ٣٤٪ و٣٥٪، وقد اســتقرت في ســنة ٢٠١١ على ٣٤,١٪، وليس هنالك من دليل على حدوث أي تغيير يُذكر في السنة المنصرمة. هذا يعني أنّ النساء شاركن في هذا الفرع الاقتصادي المتقدّم بنسبة تقل بكثير عن نسبتهن بين السكان.[٥٩]

العنف ضد النساء: صدرَ في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، تقرير شامل عن العنف ضد النساء في إسرائيل. يُستدل من هذا التقرير أنّ في إسرائيل نحو ٢٠٠ ألف امرأة معنّفة، تعرّضت للضرب، ونحو ٦٠٠ ألف طفل شهدوا هذا العنف في عائلاتهم. يفيد التقرير أيضًا أنّ ١٢،٩٤٤ امرأة وطفلا ورجلا قد تمت معالجة قضاياهم في مراكز مجابهة العنف داخل العائلة. كذلك تمّ النظر في حالة ٧٠٠٠ امرأة تغلبت على حاجز الخوف، وتقدمت بشكوى ضد من مارس عليها العنف. في كل يوم من سنة ٢٠١٣ ، كان معدّل عدد الملفات الجنائية في قضايا العنف المنزلي ٧٢ ملفًا. قتلت ١٩ امرأة بيد أزواجهن أو أحد أبناء العائلة في سنة ٢٠١٣. ووصل عدد الملفات الجنائية في قضايا العنف المنزلي التي بدأت هيئات فرض القانون بمعالجتها حتى أيلول من سنة ٢٠١٣ نحو ١٧،٤٤٤ ملفًا، منها ١١ ،٣٠٣ لحالات اعتداء ضد النساء. وقد أصدرت المحاكم ٧ ,١٨٣ أمر منح حماية لنساء تعرضن للعنف في هذه السنة، إلا أنّ الشرطة تجد صعوبة بالغة في تنفيذ هذه الأوامر، وثمة إضافة إلى عدد حالات القتل المذكورة مئات الحالات من محاولات القتل التي تُهمل أهميتها لأنها لا تنتهي بحالات موت.

تدُل الإحصائيات أنّ ارتفاعًا متواصلاً طرأ على أعداد النساء اللواتي تعالج حالاتهن في مراكز مجابهة العنف داخل العائلة في العقد الأخير على الأقل. وتتراوح أعداد الملفات الجنائية في قضايا العنف المنزلي التي تُباشر الشرطة بمعالجتها بين ١٤٥٠٠ و ١٦٥٠٠ ملفًا في السنة، في الفترة الممتدة بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠١٠. وبما أنّ شأن العنف المنزلي ضد المرأة يشكّل مقياسًا بين مقاييس كثيرة لحساب الفوارق الاجتماعية بين النساء والرجال في إسرائيل، فإنّ هذا الازدياد المطرِّد في الأعداد يدل على أحد أسباب دوام الفجوات.[٦٠]

في إسرائيل نحو ٢٠٠ ألف امرأة معنّفة، تعرّضت للضرب، ونحو ٦٠٠ ألف طفل شهدوا هذا العنف في عائلاتهم.

الفجوات بين المركز والضواحي: ثمة فوارق كبيرة بين نسب مشاركة النساء والرجال في قوة العمل في الضواحي (بدون الجيش). في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١١ طرأ تحسّن طفيف على هذه الفوارق، حيثُ ارتفعت نسبة مشاركة النساء في مناطق الضواحي، إلا أنّ الفجوة بقيت كبيرة. ومن المعروف أنّ الفجوة بين مشاركة النساء وبين مشاركة الرجال في قوة العمل تزيد في مناطق الضواحي في شمال إسرائيل وجنوبها عن الفجوة في مناطق المركز، ما يعني أنّ النساء يتأثرن سلبًا أكثر من الرجال من الإقامة في البلدات والمدن البعيدة عن منطقة المركز. أما في ما يتعلّق بالفجوة بين معدل الدخل الشهري للمرأة والرجل في الضواحي، فقد وجد تقرير مؤشّر الجندر الصادر عن فان لير أن معدل الأجر الشهريّ للمرأة في هذه المناطق، في شمال إسرائيل وجنوبها هو ٤ ,٨٠٠ شيكل، مقارنة بمعدل دخل الرجل الذي وصل إلى ٧ ,٥٨٥ شيكلا. كما ورد في مؤشر الجندر أن هذه الفجوة لا تتقلّص منذ مدة طويلة.[٦١]

تدُل الإحصائيات أنّ ارتفاعًا متواصلاً طرأ على أعداد النساء اللواتي تعالج حالاتهن في مراكز مجابهة العنف داخل العائلة في العقد الأخير.

في مجال التمثيل السياسي: ما زال تمثيل النساء في السياسة القطرية والمحلية ضعيفًا جدًا، وبعيدًا جدًا عن المساواة مع الرجال، إذا قبلنا القاعدة التي تنطلق منها الأطر النسائية بأن المساواة في التمثيل تعني تقاسمًا متساويًا لعضوية المؤسسات المنتخبة، مثل البرلمان والحكومة والسلطات المحليّة. منذ قيام إسرائيل حتى اليوم، شاركت في حكوماتها المتتالية ١٤ امرأة فقط، وتراوحت نسبة النساء في حكومات إسرائيل بين ٦٪ و١٨٪ في أحسن الأحوال،[٦٢] هذا بالمقارنة مع أكثر من ٢٠٠ رجل تبوؤا مناصب وزارية. كان الوضع أفضل بقليل من حيث التمثيل في الكنيست، إلا أنه بقي بعيدًا عن المساواة أيضًا، إذ تراوح عدد أعضاء الكنيست من النساء بين ٨ نساء (الكنيست السابعة والثانية عشر) وبين ٢٧ في الكنيست الأخيرة، وهو أفضل إنجاز للتمثيل رغم أنه ما زال يُعتبر تمثيلا ضعيفًا.[٦٣] تتغذى هذه الفجوة في التمثيل من الفجوات في المجالات الأخرى التي تطرقنا إليها أعلاه وتغذيه، وكأن الأمر يدور في دائرة مفرغة تعيد انتاج نفس الواقع نفسه، وإن كان هنالك تحسّن بسيط يمكن أن نلاحظه في الإقبال بقوة أكبر على المشاركة السياسيّة، حتى لو لم يحقّق ذلك إنجازات في جميع الأحوال. بدا هذا واضحًا في انتخابات المجالس المحلية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٣.[٦٤] شهدت هذه الانتخابات ترشيحًا كبيرًا للنساء، إن كان ذلك لرئاسة مجالس محلية أو للعضوية في هذه المجالس. عدد النساء اللواتي خضن الانتخابات لرئاسة المجالس المحلية الأخيرة، غير مسبوق في تاريخ السياسة المحلية الإسرئيلية، وهو يعادل ٥ أضعاف عدد النساء اللواتي خضن الانتخابات للمنصب نفسه في الانتخابات المحلية السابقة في ٢٠٠٨.[٦٥]

ربما يعني هذا الارتفاع في المشاركة الفاعلة للنساء في الحلبات السياسية المحلية (وقبلها القطرية) أنّ النساء بدأن ينظرن بجدية أكبر إلى ضرورة المُشاركة في دوائرصُنع القرار، ومن المتوقع، حسب تحليل ناشطات نسويات فاعلات في حركات تنمية القيادة النسوية، أنّ زيادة مشاركة النساء في إدارة الشؤون الاجتماعية والحياتية للمواطنين، سواءً أكان ذلك على الصعيد المحلي أم القطري، تنبع من رسوخ الوعي بأن للنساء صوت مختلف في قضايا التعليم والرفاه وأنماط قضاء أوقات الفراغ، وتشغيل النساء والبُنيات التحتية، وغير ذلك.[٦٦]

كان هناك في إسرائيل، قبل الانتخابات المحليّة الأخيرة، ٥ نساء يرأسن مجالس محلية وبلديات، أكبرها وأكثرها أهمية هي مدينة نتانيا. أما في انتخابات ٢٠١٣ فقد تنافست على مواقع رئاسة هذه الأجسام نساء كثيرات، منهن من خضن الانتخابات في مدن مثل نتسيرت عيليت وهرتسليا التي رأست بلديتها إحدى الشخصيات القيادية في حزب «يوجد مستقبل»، ووزيرة الصحة. كذلك نافست نساء على منصب الرئيس في رعنانا وريشون لتسيون وحيفا وأشكلون وجفعتايم وكفار يونا وأشدود وروش هعاين ورحوبوت

ثمة فوارق كبيرة بين نسب مشاركة النساء والرجال في قوة العمل في الضواحي (بدون الجيش).

منذ قيام إسرائيل حتى اليوم، شاركت في حكوماتها المتتالية ١٤ امرأة فقط، وتراوحت نسبة النساء في حكومات إسرائيل بين ٦٪ و١٨٪ في أحسن الأحوال.

ورمات هشارون وشـــدروت ويبني، وفي المستوطنات: جبعات زئيف وكريات أربع وكريات عكرون وغيرها.[٦٧] هذا في حين كانت هناك امرأة عربية واحدة نافســـت على رئاسة بلدية الناصرة، هي عضو الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي حنين زعبي.

أســـفرت الانتخابات الأخيرة عن أن ١٢٪ من أعضاء المجالس المحلية هن نســـاء، أي أنّ هنالـــك تغييرا طفيفا لا يُذكر، إذا قارنّا الوضع الجديد بالوضع القائم قبل الانتخابات الأخيرة. لا تُشـــارك النســـاء في عضوية في المجالس المحلية في البلـــدات اليهودية التي يقطنهـــا اليهود المتدينون المتزمتون (الحريـــديم) نهائيًا. وليس الوضع في البلدات العربية أفضل بكثير. وهنا من الجدير بالذكر أنّ المجالس المحلية العربية ومجالس بلدات الحريديم تساوي نحو ثلث المجالس في إسرائيل.

هنالك علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمدن والقرى، وبين عدد أعضاء المجلس المحلي من النســـاء، أي أنّ ارتفاع مكانة بلدة ما على سُـــلم مستوى جودة الحياة يؤثِر على عضوية النســـاء ومشـــاركتهن الفاعلة في مواقع اتخاذ القرار.[٦٨] وقد تبين من مراجعة نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة مثلاً أنه في البلدات من العنقودين ٨ و٩، وهما يشـــكلان أعلى درجات الدخل وجودة الحياة، تصل نســـبة عضوية النســـاء في المجالس المحلية إلى نحو ٣٠٪، أي أنّ نســـبة تمثيلهن هنا عالية نســـبيًا. في المقابل، لا تُشـــارك النســـاء نهائيًا في بلدات العنقودين الأول والثاني، وتصل نســـبة مشاركتهن إلى أقل من ١٠٪ من مجموع عدد الأعضاء في العنقودين ٣ و٤.

أسفرت الانتخابات الأخيرة عن أن ١٢٪ من أعضاء المجالس المحلية هن نساء

على كل حال، ثمّة من يعزو هذا التغيير في إقدام النساء على المشاركة إلى حركة الاحتجاج الاجتماعي (٢٠١١) التي أوصلت بعض الناشـــطات الشابات إلى مواقع قيادية بارزة (دافني ليف وستاف شفير مثلاً)، وخلقت لدى نساء كثيرات انطباعًا بأنهن قادرات على التأثير، وهذا كان ســـببًا لشرعنة المشاركة في السياســـة المحلية والقطرية في مواقع قيادية متقدمة، وليس كناخبات فقط، أو كناشـــطات في حملات انتخابية يقودها مرشـــحون رجال. في هذا الصدد، تقـــول يفعـــات زمير مديرة جمعية «قوة للنســـاء» التي تعمل في مجال تأهيل النســـاء للمواقع القيادية في السياسة، أنّ النساء يخضن المعارك الانتخابية مع الكثير من المصاعب التي تفوق ما يواجهه الرجال، فهن لا يملكن الموارد المالية نفسها، ما يضطرهن إلى الحصول على الدعم المالي من أفراد العائلة لخوض الانتخابات. من ناحية ثانية تجد النســـاء المتزوجات الراغبات في خوض الانتخابـــات بعض الصعوبة في إقناع أزواجهن بتبادل الأدوار في المهام العائلية، لمدة نصف سنة على الأقل. لكن على الرغم من كل هذه الصعوبات، تدرك الكثير من الناشطات الاجتماعيات والسياسيات أهمية تحطيم السقف الزجاجي الذي يقيد المرأة حتى اليوم.

إجمال

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطوّرات الأساسيّة في ما يتعلّق بالطبقة الوسطى، وتقلّصها المستمر الذي يترتّب عليه استقطاب طبقي واجتماعي ينعكس في اتساع الفجوات بين الفئات المختلفة. تتأثر هذه الفجوات كثيرًا بما يطرأ على الطبقة الوسطى من انكماش في حجمها وتأثيرها، أو من تمدّد يشكّل ضمانًا لمجتمع أكثر مساواة. وتؤكد مؤشرات مختلفة أنه لم يطرأ على الطبقة الوسطى، خلال السنة الحاليّة، أي تطور يخرج عن قاعدة التراجع الذي شهدته هذه الطبقة في العقدين الأخيرين، كما أن هنالك ارتفاعا في مستوى التفاوت الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ وليس من دليل على جهود جديّة على مستوى دفع محركات النمو وزيادة الأجور وخلق أماكن عمل وزيادة الإنفاق الحكوميّ على الخدمات الحيويّة وتخفيض أسعار البيوت، لتخفيف حدّة الاستقطاب ولتجنيب الشرائح الضعيفة آفة الفقر، التي تصر الأوساط العالمة بشؤونها على أنها تزداد حدةّ وإحكامًا، مع مرور السنوات.

توجد علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمدن والقرى، وبين عدد أعضاء المجلس المحلي من النساء.

تحتل إسرائيل موقعًا سباقًا على سُلم تدريج الفوارق الاجتماعية والفقر بين دول الغرب التي تقارن إسرائيل نفسها بها. وتُعتبر الفجوات الاجتماعية من أخطر التهديدات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدّد المجتمعات، ولكن هذا لا يحث إسرائيل على التعامل معها، وعلى وضع الخطط لمجابهتها بالجديّة اللازمة، عوضًا عن ذلك نجدها تكتفي بتعيين لجنة بعد أخرى لتقديم التوصيات والاقتراحات التي لا تخرج إلى حيّز التنفيذ. تقوم الحكومة الإسرائيليّة أحيانًا ببعض الخطوات التجميلية هنا أو هناك، ولكن ذلك لا يقوى على توفير الحل، فمواجهة الفجوات الاقتصادية والاستقطاب يتطلبان جهدًا جديًا على صعيدين، أولهما العمل من أجل تحقيق نمو اقتصادي متوازن، يؤدي إلى خلق أماكن عمل ذات أجر يمكن من العيش الكريم؛ وثانيهما، توطيد جهاز خدمات اجتماعية يعوِّض الطبقات الفقيرة عن التفاوت الاقتصادي بين الشرائح الضعيفة محدودة الدخل وبين الطبقات التي تكون حصتها من النمو أكبر بكثير.

إضافة إلى ذلك، يُجمع محللون اقتصاديون من المعارضين للتوجّه النيوليبرالي أنّ الفجوات الاقتصاديّة وغياب المساواة وصلا في بعض الدول، وبضمنها إسرائيل، إلى مستوى عالٍ بحيثُ أصبحا يهددان سيرورة النمو، ويمسّان بالتماسك الاجتماعي، ويؤديان إلى ارتفاع حدة التوتر الاقتصادي، الذي يُضاف إلى التوترات الناجمة عن تصدّعات أخرى مزمنة في المجتمع الإسرائيليّ، وهذا بدوره يهدّد الاستقرار السياسي. ولعل خروج الآلاف إلى الشوارع للاحتجاج في السنوات الأخيرة، في إسرائيل وغيرها من المجتمعات التي تعاني من احتدام في درجات الاستقطاب، مع إعلانها عن الاستعداد لتصعيد أنماط الاحتجاج حتى ممارسة العنف، دليل على تأثير تعمّق الفجوات.

الهوامش

١ ثمة ادعاء قديم بأنّ الطبقة الوسطى تكون عادة قوة مدافعة عن الديمقراطية البرلمانية، ولكن ماذا يحدث عندما تعاني هذه الطبقة الوسطى من الانكماش في حجمها، تفقد قوتها وتأثيرها أو تعاني من التفتت الاجتماعي في تركيبتها. هل تعكس هذه التطورات بالضرورة حدوث أزمة في مبادئ ومسلكيات الديمقراطية البرلمانية؟! ويُعتقد أنّ الرأسمالية المعولمة بصيغها الراهنة تؤدي إلى تهافت القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى، وبالتالي فإنّ ضررًا كبيرًا يلحق بالديمقراطية التي تقوم على هذه الطبقة، وانهيار سياسة الطبقة الوسطى كقوة اجتماعيّة أساسيّة. وبما أن المجتمعات الغربية تنحو نحو نموذج شديد الاستقطاب بين الثروة والفقر، بين الهيمنة الأوليغاركية من ناحية وأنماط رديئة من الشعبوية من الناحية الثانية فإن هذا يأتي على حساب قيم الديمقراطية الليبرالية التي تأخذ بالتراجع إزاء تعزيز قوة هذه التيارات السائدة الجديدة- القديمة. وفي المُجمل فإنّ هناك بعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية الإشكالية التي إن تواصلت فإنها سوف تهدّد ثبات الديمقراطية الليبرالية الراهنة، وتُضعف مفهوم الديمقراطية كما نعرفها اليوم.

٢ نادان فلدمان؛ ليئور ديتل؛ تسبي زرحيا. OECD: نسبة الفقر في إسرائيل- الأعلى بين الاقتصادات المتطورة. ذي ماركر، ٢٠١٣/٥/١٥ . متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/wallstreet/1.2020533 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٠).

٣ للمزيد حول ما طرأ على الطبقة الوسطى في إسرائيل في العقدين الأخيرين، أنظروا **حال الطبقة الوسطى في إسرائيل- مجتمع أكثر استقطابًا**. معطيات دراسة لمركز الأبحاث في الكنيست. ٢٠١٣. وقد صدرت الترجمة العربية لهذه الدراسة عن مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ضمن سلسلة أوراق إسرائيلية رقم ٦١، (ترجمة: سليم سلامة).

٤ عيدان غرينباوم، ما هي إذن الطبقة الوسطى؟»، **غلوبس**، ٢٠١٣/٢/٤، متوفر على الرابط التالي -http://the-israeli-middleclass-not-the-/02/www.al-monitor.com/pulse/iw/contents/articles/opinion/2013 #american-dream.html ((شوهد في ٢٠١٤/١/١٠).

٥ ليئور ديتل، «نسبة هجرة العقول من إسرائيل هي الأعلى في الغرب» ذي ماركر، ٢٠١٣/١٠/٧.، متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/news/education/1.2134444 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٢).

٦ بحسب دراسة مركز الأبحاث التابع للكنيست حال الطبقة الوسطى في إسرائيل- مجتمع أكثر استقطابًا، هنالك اعتماد لتعريف مختلف من حيث توسيع التعريف الكلاسيكي، بحيث تشمل الطبقة الوسطى أيضا الأسر التي تتراوح مداخيلها بين ٧٥ ٪ و ٢٠٠ ٪ من الدخل المتوسط للفرد المعياري. ويقوم من يعتمد هذا التعريف بتقسيم الطبقة الوسطى إلى طبقتين ثانويتين:

الوسطى الدنيا: وتشمل الأسر ذات المداخيل التي تتراوح بين ٧٥ ٪ و ١٢٥ ٪ من متوسط الدخل للفرد المعياري. وهو التعريف الكلاسيكي.

الوسطى العليا: وتشمل الأسر التي تتراوح مداخيلها بين ١٢٥ ٪ و ٢٠٠ ٪ من متوسط الدخل للفرد المعياري. ومن الجدير بالذكر أن بحث الكنيست الذي ترد بعض المعطيات هنا بالاعتماد عليه يتبنى هذا التعريف الموسّع.

7 Luxemburg Income Study, **Working Paper Series no 580. The Middle Classes in Europe:** Evidence from the LIS Data. Régis Bigot. Patricia Croutte. Jörg Muller and Guillaume Osier. September 2012.

٨ ميخال بينت- بيلغ، «من أنت حقًا أيتها الطبقة الوسطى؟»، الصحيفة الإسرائيلية المستقلة «**ميجافون**»، ٢٠١٣/٤/٣٠، متوفر على الرابط التالي http://megafon-news.co.il/asys/archives/144703 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٠).

٩ آبي طمكين، تقرير حاد للـ OECD عن سياسة إسرائيل الاجتماعيّة، غلوبس، ٢٠١٣/٥/١٣ (متوفر على الرابط التالي http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000847200#FromSearchPage-(شوهد في ٢٠١٤/١/١١).

10 يتضح من المعطيات العالمية أنّ الطبقة الوسطى في إسرائيل أصغر بشكل ملحوظ من الطبقة الوسطى في غالبية الدول الغربية، ففي دول اسكندنافيا مثلاً يزيد عدد الأسر التابعة للطبقة الوسطى عن ٦٠ ٪. كذلك

فإنّ الطبقة الوسطى في بعض البلدان الأوروبية التي تعيش صعوبات اقتصادية جمّة، مثل اليونان وإيطاليا، أكبر من الطبقة الوسطى في إسرائيل.

١١ تحتوي الطبقة الوسطى على نسبة لا بأس بها من اليهود الشرقيين واليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا، ولكن هناك نسبة ضئيلة من العربَ وأخرى لا تُذكر من اليهود المتدينين الورعين (الحريديم).

١٢ نوغا دغان بوزاغلو، ايتي كونور أتياس، **الشريحة الوسطى في إسرائيل، ١٩٩٩-٢٠١٠**. مركز أدفا، كانون الثاني، ٢٠١٣.

١٣ المصدر السابق.

١٤ المصدر السابق.

١٥ نوغا دغان بوزاغلو، ايتي كونور أتياس، **الشريحة الوسطى في إسرائيل، ١٩٩٩-٢٠١٠**. ص ٣٢.

١٦ المصدر السابق، ص ٣٠-٣٣.

١٧ المصدر السابق، ص١٢.

١٨ المصدر السابق، ص ١٣.

١٩ يتطلّب شراء شقة عادية في إسرائيل حسب آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الإسكان ما قيمته ١٣٥ أجرًا شهريًا كاملا. يتأسس هذا التقدير على معدل الأجور الذي يعادل ٩,٢٩٧ شيكلا. معطيات دائرة الإحصاء المركزية ومؤسسة التأمين الوطني التي تعتمد طريقة حساب مختلفة على أساس متوسط الأجور في إسرائيل في ٢٠١٣(٦٥٤١ شيكلا) تبيّن أن الوضع أصعب بكثير وأن المرء يحتاج إلى ٢٠٠-٢٢٤ أجرًا شهريًا كاملا لشراء شقة.، في تل أبيب حيث الشقق باهظة الثمن يحتاج المرء إلى ٣٤٢ معاشًا، أي نحو ٢٨,٥ سنة عمل، وفي رماته شارون الغنية فيرتفع العدد إلى ٣٩١ معاشًا أي ٣٣ سنة عمل.

٢٠ في السنة الأخيرة، في ٢٠١٣/٦/١ ارتفعت ضريبة القيمة المضافة من ١٧ ٪ إلى ١٨ ٪. كانت هذه خطوة مفاجئة لأن لها تأثيرا سلبيا على الطبقة الوسطى والفقراء في المقام الأول.

٢١ صحيح أنّ عُمق الفجوات كان أكبر في سنوات مضت مثل سنة ٢٠٠٦ مثلا، ولكنها ما زالت حاضرة وبقوة في كافة مجالات الحياة.

٢٢ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣**. مركز أدفا، كانون الثاني ٢٠١٤.

٢٣ حتى سنة ٢٠٠٢، كانت سياسة الضرائب والمخصصات التي انتهجتها الحكومة تساعِد على ثبات مستوى الفجوات الاجتماعية وبقائه على ما هو عليه. تغيير سياسة الضرائب في ٢٠٠٢، باتجاه تقليص الضرائب المباشرة، وتقليص المخصصات في الوقت نفسه، أدى إلى اتساع الفجوات الاجتماعية. وهنالك أبحاث تدل على أنّ أثر خفض المخصصات قد اقتصر على الشرائح محدودة الدخل التي تحتل العُشرين الأول والثاني على سلم التاريخ العشري لمستويات الدخل. هذا في حين كانت مساهمة خفض الضرائب على دخل هذه الشرائح غير ملحوظة نظرًا لقلة هذا الدخل. هذا يعني أنّ الشرائح الضعيفة قد عوّضت خزينة الدولة من مخصصاتها على خفض الضرائب لجميع شرائح المجتمع وبضمنها الغنية. أبرز ضحايا التغيير المتواصل منذ ٢٠٠٢ في سياسة الحكومة في اتجاه تخفيض الضرائب والمخصصات هم المواطنون العرب الذين خسروا المخصصات من جهة، ولم يحصلوا على فرص عمل لزيادة مشاركتهم في سوق العمل مثل غيرهم، وذلك بسبب التمييز طبعًا، وبسبب البعد الجغرافي لمناطق سكناهم ومستوى التعليم المنخفض.

٢٤ عوفر كورنفلد، أورن دنيئيلي، **مصادر الفجوات في الدخل- سيرورات وسياسة**. مؤتمر منتدى «سبير»، كانون الأول ٢٠١٣،

٢٥ نادان فيلدمان، إسرائيل الأفقر في الغرب ولكن نسبة أصحاب الملايين فيها من الأعلى في العالم، ٢٠١٣/٦/٢ متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/wallstreet/1.2036077 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٥)

٢٦ في الوقت الذي يكشف فيه تقرير OECD أنّ إسرائيل تحتل مواقع متقدمة جدا في نسب الفقر واتساع

الفجوات الاجتماعية بين دول الغرب، يكشــف تقرير الثراء الــذي يصدر عن Boston Consulting group أنّ إســرائيل، في المقابل، تحتل الموقع العاشــر في العالم في عدد أصحاب الملايين (من يقدر رأســماله بأكثر من مليون دولار) نســبة إلى الســكان، وهي تسبق اليابان وكندا على هذا الصعيد. يعكس هذا الوضع حدة الفجوات الاجتماعية في إسرائيل، فإلى جانب هذا التركيز الكبير للأغنياء أصبحت إسرائيل في الوقت نفسه الدولة ذات نســبة الفقر الأعلى بين الدول المتطورة في الغرب، الأعضاء في منظمة OECD. ويصل رأســمال أبرز أرباب المال الإسرائيليين (٥٠٠ شخص) الواردة اسماؤهم في تقرير (BCG) إلى ٨٤ مليار دولار.

٢٧ ولا يختلف الأمر في ٢٠١٣ إلا بمبالغ لا تُذكر.

٢٨ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣**، ص١١.

٢٩ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣**، ص ٢٤.

٣٠ المصدر السابق، ص٤٦.

٣١ المصدر السابق، ص٥٣.

٣٢ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣، ص. ٦٤–٦٦؛ كذلك أنظروا:

OECD (2013), Health at a Glance 2013: OECD Indicators, OECD Publishing.

http://dx.doi.org/10.1787/health_glance-2013-en

٣٣ المصدر السابق، ص ٦٤–٦٦.

٣٤ تقريــر حالــة الدولة– مجتمع، اقتصاد وسياســة ٢٠١٣، مركز طاوب، تشــرين الثاني ٢٠١٣، الفصل عن الصحة.

٣٥ طرأ اختلاف على هذا الأمر بعد أن شــملت التأمينات الطبية الإضافية علاج أســنان الأولاد حتى جيل ١٢ ســنة، وتســهيلات مختلفة للبالغين المؤمنين أيضًا. أما ما ينفق على علاج الأسنان خارج ما توفره التأمينات الخاصة فيختلف بشــكلٍ كبير بين الخمس الأعلى والخمس الأدنى من العائلات حسب تصنيفات الدخل، إذ يصل مبلغ الانفاق على علاج خاص للأسنان في الخمس الأعلى (على سلم التصنيف حسب دخل الأسرة) إلى مبلغ ٥٣٧ شيكلا شهريًا بينما لا يتعدى المبلغ ٣٦٦ شيكلا في الخمس الأدنى. أما بالنسبة للإنفاق على النظارات الطبية، فتنفق أســر الخمس الأعلى على نظارات النظر ما معدله ٥٨٣ شــيكلا شهريًا مقابل ٢٠٤ شــيكل في الخمس الأدنى. كذلك الأمر بالنســبة لعدسات النظر (٢٢٥ شيكلا في الخمس الأعلى مقابل ٦٣ شيكلا لدى الفقراء). يمكننا إزاء هذه الحالة أن نسأل: هل يتمتع الفقراء في إسرائيل بقدرة على الرؤية مثل الأغنياء أم أنهم محرومون حتى من هذا الحق؟

٣٦ رونــي ليندر غانتس، «كان لدينا جهازان صحيان في المستشــفيات، واحد للأغنيــاء والآخر للفقراء»، ذي ماركر، ٢٠١٣/٦/٣ (شــوهد فــي ٢٠١٤/١/٥) متوفر على الرابط التالــي http://www.themarker.com/misc/1.604895

٣٧ **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/١١/١٣.

٣٩ OECD (2013), Health at a Glance 2013: OECD Indicators, OECD Publishing.

http://dx.doi.org/10.1787/health_glance-2013-en

٤٠ ســريت روزنبلوم، تقريــر وزارة الصحة: إســرائيل 2014 المكان الأول في العالم في نســبة الموت نتيجة مرض السكري، موقع ynet . ٢٠١٤/٢/٨. متوفر على الرابط التالي http://www.tbk.co.il/article/2991488 (شوهد في ٢٠١٤/٢/٨)

٤١ تقرير وزارة الصحة لسنة ٢٠١٣.

٤٢ المصدر السابق.

٤٣ لابد من الإشــارة هنا إلى أن بنك إســرائيل ومؤسســة التأمين الوطني بدأا مؤخرًا باعتماد طريقة حساب جديدة لمستويات الفقر والبطالة، ولذلك يجب الحذر في قراءة النسب المئوية الواردة في الجدول، فهي لا تعني

انخفاضًا حقيقيًا في مستوى الفقر بين الأفراد وبين العائلات في إسرائيل. لا بل أن عدد العائلات الفقيرة قد ازداد بأعداد لا يُستهان بها في سنة 2012.

٤٤ ويعادل خط الفقر بالدخل الشهري ٢٨٢٠ شيكلا لعائلة من فرد واحد، ٤٥١٢ شيكلا للعائلة المؤلفة من شخصين، ٥٩٧٨ شيكلا العائلة من ٣ أشخاص، ٧٢١٩ شيكلا لعائلة من ٤ أشخاص، ٨٤٦٠ لعائلة من ٥ أشخاص، انظروا تقرير الفقر ٢٠١٢، الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني، في كانون الأول ٢٠١٣ ص ١١.

٤٥ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣، ص ٢٦.

٤٦ نفس المصدر، ص٢٨.

٤٧ تقرير منظمة OECD الدوري لسنة ٢٠١٣ حول القضايا الاجتماعية للدول الأعضاء في المنظمة.

٤٨ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣، ص ٢٧.

٤٩ هجارتسميرت كيرتشر، مؤشر الجندر، التفاوت الجنسوي في إسرائيل، ٢٠١٣. القدس: معهد فان لير.

٥٠ يشمل هذا المؤشر عددًا من الجوانب المهمة في حياة المرأة مثل سوق العمل، العنف ضد النساء، النساء في الضواحي، المرأة، المجتمع العربي، الفقر، التعليم، السياسة والصحة.

٥١ يُشار هنا إلى أن مؤشر الجندر يتطرق إلى معطيات رسمية من سنة ٢٠١١ إلا أن الوضع لم يتغيّر في جميع المجالات التي يتطرّق إليها، ولذا يمكن الاعتماد على استنتاجاته حتى الآن.

٥٢ التقرير السنوي لدائرة الإحصاء المركزية ٢٠١١، جدول ١٢,٦، ص. ٥٦٤.

٥٣ مؤشر الجندر، ص٢١.

٥٤ المصدر السابق، ص ٢١.

٥٥ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور أتياس، أريان أوفير، صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣، ص. ١٤–١٥، وترير الجندر، ص ٢٥–٢٧.

٥٦ ياعيل حسون ونوغا دغان بوزاغلو، التمايز المهني والفرق بين أجور النساء والرجال، مركز أدفا، كانون الثاني ٢٠١٣، أُدرج هذا البحث على موقع الانترنت التابع للمركز في ٢٠١٤/٢/١١، (شوهد في ٢٠١٤/٢/١٨).

٥٧ تسفي لافي، المعلمات يتقاضين أجرًا يقل عن أجر المعلمين. موقع ynet ، ٢٠١٤/٢/١٩ متوفر على الرابط التالي http://ynet.co.il.d4p.net/articles/0,7340,L-4489881,00.html (شوهد في ٢٠١٤/٢/١٩).

٥٨ المصدر السابق.

٥٩ مؤشر الجندر، ص31.

٦٠ مايا آيدن، تقرير العنف في العائلة: ٢٠٠ ألف امرأة معنفة، ١٩ امرأة قتلها زوجها، ، ٢٠١٣/١١/٢٠ متوفر على الرابط التالي http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1019002 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٥).

٦١ مؤشر الجندر، ص ٦٥.

٦٢ لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، انظروا، نعومي رايمين رايش وكرين تومر شفرمان، هل توجد في إسرائيل مساواة جندرية في الواقع؟ المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة، دورية الكترونية بارلمنت (برلمان)، العدد 57 متوفر على الرابط التالي http://bit.ly/1cEgbHt (شوهد في ٢٠١٤/١/١٥).

٦٣ مؤشر الجندر؛ وكذلك ص.٥٧، و Tamar Hermann, Parliamentary Representation of Women - The Israeli case

على موقع الانترنت : http://www.openu.ac.il/Personal_sites/download/Tamar-Hermann/Parliamentary%20Representation%20of%20Women.pdf (شوهد في ٢٠١٤/١/١٥)

٦٤ في الانتخابات البلدية الأخيرة كان هنالك نحو ١٠٠٠ منافس على رئاسة ٢٥٦ سلطة محلية، بضمنهم ٣٨ امرأة فقط، وهو عدد صغير دون أدنى شك.

٦٥ هيلا فايسبرغ، ينافسن مع أجندة، النساء يقبلن بقوة على رئاسة البلديات. ذي ماركر، ٢٠١٣/٨/١٥ متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/career/1.2098038 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٦).

٦٦ هيلا فايسبرغ، النساء يعتقدن أن عليهن أن يكن رائعات لكي يدخلن معترك السياسة، أما الرجال فلا، ذي ماركر، ٢٠١٣/٩/٢٣ متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/career/1.2124535 (شوهد في ٢٠١٤/١/١٦).

٦٧ تقرير عن انتخابات ٢٠١٣ للسلطات المحلية– النساء في المجالس، موقع المؤشر البلدي، ٢٠١٣/١٠/٢٩ متوفر على الرابط التالي http://muni-index.co.il/2013/29/10/womenin2013municipalityelection/ (شوهد في ٢٠١٤/١/٢٠).

٦٨ هيلا فايسبرغ، ينافسن مع أجندة، النساء يقبلن بقوة على رئاسة البلديات. ذي ماركر، ٢٠١٣/٨/١٥ متوفر على الرابط التالي http://www.themarker.com/career/1.2098038 --- (شوهد في ٢٠١٤/١/١٦).